الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

الشعبة:علوم التسيير **التخصص:تدقيق محاسبي ومراقبة التسي**

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة حول مؤسسة أغذية الأنعام وتربية الدواجن

مقدمة من طرف الطالبة **تحت إشراف الأستاذ**

بوجلال منصورية **بوشيخي بوحوص**

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بوظراف الجيلالي	أستاذا محاضر "أ"	مستغانم
مقررا	بوشيخي بوحوص	أستاذا محاضر "أ"	مستغانم
مناقشا	بن يمينة كمال	أستاذا محاضر"ب"	مستغانم

السنة الجامعية 2017/2016

الشكر والعرفان

مصداقا لقوله تعالى"وَلَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"أحمد وأشكر الله العلي العظيم الذي وفقني لإتمام هذا العمل بقدرته وعظمته وجلاله

وعلى منحه الصبر و السلوان إياهما طوال مشواري الدراسي ليتكلل جهدي بهذا العمل المتواضع والبسيط وأرجوا من الله أن ينتفعوا به

كما لا تفوتني الفرصة أن أشكر الأستاذ المؤطر "بوشيخي بوحوص "على مساعدته لنا وتواضعه معانا وصبره معنا على هذا العمل

وأشكر الأستاذ "بن زيدان الحاج" رئيس التربص والأستاذة "جلولي سهام" على المساعدة

والشكر الموصول إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وأريد أن أشكر كل موظفي وعمال مؤسسة أغذية الأنعام وتربية الدواجن بمستغانم

وعلى رأسهم المدقق الداخلي "يوسف شهيدة" وإلى كل عمال المكتبة بالكلية وعلى رأسهم مدير المكتبة " مهدي"

وإلى كل طلبة الماستر تخصص "تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

دفعة 2017/2016

الإهـــــــــــــــــداء

نحمدك اللهم الذي مدنا بالعقل والجهد لإتمام هذا العمل المتواضع والذي كان بمثابة

لطالما انتظرناها ونسألك التوفيق والنجاح يقول سبحانه وتعالى في كتابه الكريم:"**وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدَ إِلَّا إِيَّاُه وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانَا"**

إلى أعز ما لديا في الوجود إلى شمعتي التي أنارت حياتي إلى التي ربتني وسهرت معي ومرضت لمرضي وفرحت لفرحي وتوجعت لآلامي إلى من لا أعيش إلا بوجودها وبدونها ليست شيئا "**أمي الحبيبة** " إلى من سهر الليالي وإلى من تعب لأجلي حتى أكون فيما وصلت إليه الآن إلى أغلى ما أملك في الوجود **"أبي الغالي"** أسأل الله العزيز الكريم أن يطيلا في عمرهما ويرزقهما الصحة والعافية طول العمر.

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى من ساندني في الحياة إلى من لم يبخل عليا حتى ولو بشيء بسيط إلى من سهلّ عليا صعوبة الحياة أخي حبيبي "**محمد**" أتمنى له طول العمر **والصحة والعافية**

وأن يرزقه الله من كل ما يطلب وما يتمنى في حياته الدينية والدنيوية إلى أختي "**نصيرة**" وإلى زوجة أخي وإلى الكتكوتين "**آدم**"و"**فارس**" وإلى جدتي أطال الله في عمرها ،كل أخوالي وزوجاتهم وأولادهم وخالتي وخاصة خالي" **الحاج**"المتواجد بديار الغربة وإلى كل والأهل والأقارب خاصة عائلة "بوجلال"

كما لا تفوتني الفرصة أن أهديه **إلى رفيقات العمروالصديقات الفضلَيات** التي عشت معهم أجمل الأيام الجامعية وأتمنى لهم حياة مليئة بالأفراح والمسرات وإنشاء الله مناصب شغل لكل واحدة منهم. لا تنسوني بالدعاء.

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
التشكر	
قائمة الأشكال والجداول	
مقدمة	01
الفصل الأول:عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والتدقيق	
مقدمة الفصل.....	05
المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية	
المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية وخصائصها.....	06
الفرع الأول:مفهوم المؤسسة الاقتصادية.....	06
الفرع الثاني:خصائص المؤسسة الاقتصادية.....	07
المطلب الثاني:تصنيفات المؤسسات.....	08
المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للمؤسسة وعلاقتها بالبيئة.....	10
الفرع الأول:الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....	10
الفرع الثاني:علاقة المؤسسة بالبيئة.....	11
المطلب الرابع:وظائف المؤسسة الاقتصادية.....	12
المبحث الثاني:عموميات حول التدقيق.....	13
المطلب الأول:التطور التاريخي للتدقيق ومفهومه.....	13
الفرع الأول:التطور التاريخي للتدقيق.....	13
الفرع الثاني:مفهوم التدقيق.....	14
المطلب الثاني:الفرق بين المحاسبة والتدقيق.....	16
المطلب الثالث:أهداف التدقيق وأهميته.....	18
الفرع الأول:أهداف التدقيق.....	18
الفرع الثاني:أهمية التدقيق.....	20

المطلب الرابع:معايير وأنواع التدقيق.....	21
الفرع الأول:معايير التدقيق.....	21
الفرع الثاني:أنواع التدقيق.....	22
المبحث الثالث:الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي.....	24
المطلب الأول:مفهوم التدقيق الداخلي وأهميته.....	24
الفرع الأول:مفهوم التدقيق الداخلي.....	24
الفرع الثاني:أهمية التدقيق الداخلي.....	26
المطلب الثاني:أهداف التدقيق الداخلي ومهامه.....	27
المطلب الثالث:أنواع التدقيق الداخلي ومعاييره.....	28
الفرع الأول:أنواع التدقيق الداخلي.....	28
الفرع الثاني:معايير التدقيق الداخلي.....	30
المطلب الرابع:مفهوم الرقابة الداخلية وعلاقتها بالتدقيق الداخلي.....	33
خاتمة الفصل	34
الفصل الثاني:تقييم إدارة المخاطر في ظل التدقيق الداخلي	
مقدمة الفصل	36
المبحث الأول:الإطار العام لإدارة المخاطر.....	37
المطلب الأول:مفهوم المخاطر ومصادرها.....	37
الفرع الأول:مفهوم المخاطر.....	37
الفرع الثاني:مصادر المخاطر و تصنيفاتها.....	38
1-مصادر الخطر.....	38
2-تصنيفات الخطر.....	39
المطلب الثاني:نشأة إدارة المخاطر ومفهومها.....	42
الفرع الأول:نشأة إدارة المخاطر.....	42
الفرع الثاني:مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها.....	43
1- مفهوم إدارة المخاطر..... ..	43
2-أهداف إدارة المخاطر.....	44

المطلب الثالث:مهام إدارة المخاطر ومراحلها.....	46
الفرع الأول:مهام إدارة المخاطر.....	46
الفرع الثاني:مراحل إدارة المخاطر.....	47
المطلب الرابع:المسؤوليات و الوضائف الأساسية لإدارة المخاطر ومقوماتها.....	48
الفرع الأول:المسؤوليات و الوضائف الأساسية لإدارة المخاطر.....	48
الفرع الثاني:مقومات إدارة المخاطر.....	49
المبحث الثاني:إدارة المخاطروالتدقيق الداخلي.....	51
المطلب الأول:دور التدقيق الداخلي في تقويم المخاطر.....	51
المطلب الثاني:استعانة إدارة المخاطر بالتدقيق الداخلي.....	52
المطلب الثالث:تدقيق إدارة المخاطر.....	53
المطلب الرابع:مراحل تدقيق إدارة المخاطر.....	53
المبحث الثالث:المدقق الداخلي وإدارة المخاطر.....	55
المطلب الأول:العلاقة بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر.....	55
المطلب الثاني:صفات المدقق الداخلي.....	56
المطلب الثالث:استقلالية المدقق الداخلي ند قيامه بأنشطة إدارة المخاطر.....	58
المطلب الرابع:التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر.....	59
خاتمة الفصل	60
الفصل الثالث:دراسة حالة حول مؤسسة أغذية الأنعام وتربية الدواجن	
مقدمة الفصل	62
المبحث الأول:تقديم المؤسسة محل الدراسة	63

المطلب الأول:نشأة المؤسسة وتطورها.....	63
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للمؤسسة	64
المطلب الثالث:الدراسة النظرية للدوائر.....	66
المبحث الثاني:نشاط المؤسسة وتقرير المدقق الداخلي.....	69
المطلب الأول:نشاط المؤسسة ومراحل الإنتاج	69
لفرع الأول:نشاط المؤسسة	69
الفرع الثاني:مراحل الإنتاج في المؤسسة	70
المطلب الثاني:تقرير المدقق الداخلي.....	72
خاتمة الفصل	75
خاتمة عامة.....	77
قائمة المراجع.....	80
الملاحق.....	

قائـــــــمة الأشكال والجداول

1- قائـــــــمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1 -1	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	11
1 -2	تطور أهداف التدقيق من قديمة إلى حديثة	19
1 -3	معايير التدقيق المتعارف عليها.....	21
1-4	أنواع التدقيق.....	22
1-5	أنواع التدقيق الداخلي.....	28
1-6	معايير التدقيق الداخلي.....	30
2-1	تصنيفات المخاطر.....	39
2-2	مراحل إدارة المخاطر.....	47
3-1	الهيكل التنظيمي لمؤسسة أغذية الأنعام وتربية الدواجن.....	65

2-قائـــــــمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	توضيح الفرق بين المحاسبة والتدقيق	16
2-1	توضيح الفرق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.....	55

3-قائمة المختصرات

المختصرات	العبارة	باللغة الفرنسية
الخ	إلى آخره	
ص	الصفحة	
ط	الطبعة	
د ط	دون طبعة	
دس ن	دون سنة النشر	
ORAVIO	الديوان الجهوي لتربية الدواجن وأغذية الأنعام	Office Régional Avicole Oust
GAO	مجمع تربية الأنعام للغرب	Groupe Avicole Ouste
UAB	وحدة تربية الأنعام	Unité Avicole Bétail
ORAVI	الديوان الجهوي لتربية الأنعام للشرق	Office Régional Est
GAE	مجمع تربية الأنعام للشرق	Groupe Avicole Est
ONAB	الديوان الوطني لتربية الدواجن وأغذية الأنعام	Office National Avicole Bétail
ORAC	الديوان الجهوي لتربية الأنعام للوسط	Office Régional Avicole centre
GAC	مجمع تربية الأنعام للوسط	Groupe Avicole centre

مقدمة عامة

منذ ظهور المؤسسات في بداية نشأتها ،وهي تسعى إلى تحقيق أهدافها ،باعتبارها النواة الرئيسية للاقتصاد فهي في حد ذاتها تهدف إلى تحقيق الاستمرارية،وذالك من خلال تلبية حاجات المجتمع وكيفية التعامل مع أفراده وهذا لتحسين المستوى المعيشي لهم،ولكن مع تطور العصور وظهور عدة تصنيفات للمؤسسات،جعلها تبحث عن أساليب لتطوير معاملاتها، من خلال توسيع نشاطاتها عن طريق اللجوء إلى التمويل بمختلف أنواعه، وهذا لتحقيق متطلبات المجتمع من سلع وخدمات جديدة،ولكن في عالم مليء بالتطورات العلمية والتكنولوجية،أدى إلى ظهور مؤسسات منافسة،مما جعلها تواجه عدّة مخاطر تصعب عليها مهمة التمويل ،والتوسيع،وهذه المخاطر بدورها أدت إلى عرقلة اقتصادها،وهذا من خلال تهديدات المحيط الداخلي والخارجي،ورغم هذه المخاطر ،حاولت بقدر قوتها أن تواجه تلك المخاطر بشتى الطرق،فلجأت إلى إنشاء إدارة المخاطر للتقليل منها،ولكن رغم محاولتها لن تكفي إدارة المخاطر من ذالك،ومع تطور الأزمنة والعصور ظهرت بما يسمى بالتدقيق وهذا لتزويد المؤسسات الاقتصادية بالمعلومات والتقارير،التي تؤكد أن المخاطر التي تتعرض لها هذه الأخيرة قد تم فهمها وإدارتها بطريقة ملائمة في إطار التغيرات الدينامكية للمؤسسة،حيث أصبح التدقيق الداخلي المصدر الوحيد والمستشار وأداة توجيه لمساعدتها في تحمل مسؤوليات إدارة المخاطر،للتقليل من المخاطر،فالهدف من تطبيق التدقيق الداخلي هو ضمان التحكم في كل المخاطر بشكل يسمح بالتنبؤ والكشف عن الأخطاء والانحرافات المحتملة.

1-الإشكالية الرئيسية:

ومن مجمل ما سبق يمكنا طرح التساؤل الرئيسي لموضوع بحثنا هذا والمتمثل في:

على أساس ماذا يتم تقييم إدارة المخاطر في ظل التدقيق الداخلي؟.

أو يمكن طرح التساؤل بصيغة أخرى والمتمثل في:

كيف يؤثر التدقيق الداخلي على فعالية إدارة المخاطر والتقليل من الأخطاء والانحرافات في المؤسسة الاقتصادية؟.

من خلال هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

2-الأسئلة الفرعية:

1-ما فائدة التدقيق بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية؟.

2-ما نقصد بالتدقيق الداخلي،وعلاقته بالرقابة الداخلية؟.

3-ماذا نقصد بالمخاطر،وإدارة المخاطر ؟.

3- الفرضيات:

من خلال طرح الأسئلة الفرعية يمكن الإجابة عليها بصياغة الفرضيات التالية:

1- التدقيق يعتبر المصدر الرئيسي للمؤسسة الاقتصادية وذالك من خلال كشف الأخطاء والتحقق من الأصول المادية للمؤسسة وفحص القوائم المالية لها وكذالك إعداد التقارير الخاصة بها ومعالجة الاختلافات والغش.

2- يقصد بالتدقيق الداخلي "مجموعة من الأنظمة أو وظيفة داخلية تنشؤه الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر،نقطة بداية التدقيق هي فحص مدى كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية.

3- يقصد بالمخاطر كل العوائق التي تواجه المؤسسة في نشاطاتها والتصرفات اللاإرادية التي تصدر عن الأشخاص،

وإدارة المخاطر هي مجال التوصل إلى منع الخطر والتقليل من حجم الخسائر عند حدوث الخطر والعمل على عدم التكرار.

4- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في مدى مساهمة التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر،وذالك لاكتشاف الأخطاء والتزوير،والمخالفات والهفوات التي تحدث في مجال المحاسبة وذالك من خلال القوائم المالية،والوعي الثقافي بمدى أهمية هذا الموضوع في المؤسسات الاقتصادية ،باعتبار التدقيق يمثل الركيزة الأساسية في المؤسسة في التحقق من صحة البيانات وكشف الأخطاء،وذالك من خلال المحافظة على أصول المؤسسة وإرجاع الأموال لأصحابها.

5-الدراسات السابقة:

معظم الدراسات التي رأيناها تركز على التدقيق الداخلي وأهمية بالنسبة للمؤسسات والدور الكبير الذي يلعبه هذا الأخير في إدارة المخاطر،وذالك للتقليل منها أو تفاديها ولكن لم يتطرق أغلب الباحثين لهذا الموضوع بصفة مباشرة ولكن نريد أن نذكر بعض الدراسات مثل:

-**عمل الباحث:** الغالي بوخروبة،دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر،قسم العلوم التجارية والاقتصادية،وعلوم التسيير،جامعة مستغانم،(2015-2016)وقد عالج بحثه من خلال طرح الإشكالية "ما دور المدقق الداخلي في التقليل من المخاطر"،وقد خلصت دراسة لمجموعة من النتائج أهمها:أن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في التقليل من المخاطر عن طريق أدوات وتقارير.

-**عمل الباحث:** طارق دراميني،التدقيق الداخلي، "مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،قسم العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة مستغانم (2014-2015)،عولج هذا الموضوع بطريقة جزئية من خلال

الإشكالية التالية:"هل هناك تدقيق داخلي فعال"،وتوصل إلى النتائج التالية:بأن التدقيق الداخلي نشاط استشاري تأكيدي فعال للمؤسسة.

6- **منهج الدراسة:**

لمعالجة موضوعنا هذا اعتمدنا على المنهج الوصفي أكثر من المناهج الأخرى في الفصول النظرية أما فيما يخص الدراسة الميدانية فاعتمدنا على المنهج الإستنتاجي من خلال تقارير المدقق الداخلي.

7- **هيكل البحث:**

لقدنا قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى ثلاث فصول حيث أن كان هناك فصلين تضمن الجانب النظري وفصل تطرقنا فيه إلى الدراسة الميدانية لمؤسسة أغذية الأنعام وتربية الدواجن ORAVIO فرع GAO بمستغانم.

-**الفصل الأول:**لقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وكل مبحث تضمن أربع مطالب حيث تناولنا في هذا الفصل إلى ماهية المؤسسات الاقتصادية في المبحث الأول أما المبحث الثاني فخصصناه إلى عموميات حول التدقيق والمبحث الثالث إلى الإطار النظري للتدقيق الداخلي.

- **الفصل الثاني:**قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وتناولنا في المبحث الأول الإطار العام لإدارة المخاطر والمبحث الثاني تناولنا فيه التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ومدى استعانة إدارة المخاطر بالتدقيق الداخلي أما فيما

المبحث الثالث فخصصناه للمدقق الداخلي وإدارة المخاطر وما هي مهامه في إدارة المخاطر.

-**الفصل الثالث:**تطرقنا في هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية حول مؤسسة أغذية الأنعام وتربية الدواجن وتناولنا فيها نشأة المؤسسة وتطورها والتعريف بها وأهم نشاطاتها وإنتاجاتها ودور المدقق الداخلي فيها من خلال إعداده للتقارير.

-**الخاتمة:** قمنا من خلالها بعرض أهم النتائج والاستنتاجات المتوصل إليها وإعطاء أهم التوصيات والاقتراحات فيما يخص الدراسة الميدانية.

الفصل الأول:

مدخل إلى المؤسسة الاقتصادية

والتدقيق

مقدمة الفصل

نشأت المؤسسة الاقتصادية لتلبية حاجات ورغبات ومتطلبات المجتمع وهذا من خلال إنتاجها للسلع والخدمات وتوزيعها في شكل يليق بالمجتمع ولكن مع مرور الأزمنة تطورت تلك المؤسسة وهذا مع تطور العلاقات الاقتصادية ،وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤسسة،مما أوجب عليها تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي تسمح لها بإبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها.

ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه وجب أن تتمتع هذه المهمة بصفة الحياد والموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر.

ولها قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وتطلب كل مبحث أربع مطالب:

المبحث الأول:ماهية المؤسسة الاقتصادية ؛

المبحث الثاني:عموميات حول التدقيق؛

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي.

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية.

إن المؤسسة الاقتصادية مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها فإنها تنشأ لغرض تحقيق غاية معينة أو هدف رئيسي ، يتم تحقيقه عبر جملة من الأهداف الفرعية التي تصب في مسار الهدف الرئيسي .

من خلال هذا المبحث سنتناول تعريف المؤسسة الاقتصادية وخصائصها وتصنيفاتها والهيكل التنظيمي لها . وعلاقتها مع البيئة و وضائفها .

المطلب الأول: مفهوم وخصائص المؤسسة الاقتصادية:

الفرع الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

لقد تعدد مفهوم المؤسسة الاقتصادية إلى أكثر من مفهوم ونذكر من بين هذه المفاهيم ما يلي:

التعريف الأول: يمكن تعريف المؤسسة " بأنها كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين ، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين هدفها توفير الإنتاج لغرض التسويق وهي مجهزة بكيفية تتوزع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة لإنتاج اقتصادي ." [1]

التعريف الثاني : ويمكن تعريفها أيضا " المؤسسة هي خلية اجتماعية و اقتصادية مستقلة نوعا ما ، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية ، المالية ، والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني و ومكاني .[2]

التعريف الثالث: وتعرف كذالك على أنها " شكل اقتصادي وتقني وقانوني واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لقيم العمل الاجتماعي بهدف إنتاج السلع أو وسائل الإنتاج أو تقديم خدمات متنوعة .[3]

ومن خلال هذه التعارف نستخلص" أن للمؤسسة أشكال مختلفة من المفاهيم وحدة إنتاج، وحدة للتقسيم، وحدة للتنظيم، وحدة للاتخاذ القرارات، خلية اجتماعية، تنظيم يتفاعل مع محيطه.

ومن خلال هذه التعارف يمكن استخلاص الخصائص التالية:

---

[1] - ناصر دادي عدون،" اقتصاد المؤسسة "،د ط،الجزائر، دار المحمدية العامة ، 1998،ص 11.

[2] - أحمد طرطار،تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة،د ط،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،2002،ص 15.

[3] - صمويل عبود ، "اقتصاد المؤسسة "،ط2،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982،ص 58.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية:

للمؤسسة الاقتصادية خصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى يمكن ذكرها فيما يلي :

- ✓ **وحدة للإنتاج والتوزيع:** تعرف المؤسسة للإنتاج والتوزيع وتكون مهيكلة على أساس قوانين و إجراءات خاصة ، إن هذا الجانب من تعريف المؤسسة يتمثل في إطار الإنتاج أي وحدة اقتصادية وتوزيع المداخل
- ✓ **وحدة اقتصادية :** إن الوظيفة الأساسية للمؤسسة تكمن في إنتاج السلع والخدمات قصد تبادلها في السوق ، وهذه السلع والخدمات تتميز بأنها تجارية عكس بعض السلع والخدمات الغير التجارية كالإدارة العمومية ، فالمؤسسة تحتاج إلى عوامل إنتاج " العمل ، المواد الأولية ، السلع النصف التامة ، الطاقة ، أجهزة الإنتاج ... الخ كما تحتاج إلى معلومات " جهاز الإعلام " ورخص الإنتاج وموارد مالية.
- ✓ **وحدة لتوزيع المداخل :** المؤسسة تحقق قيمة مضافة من خلال تساوي "المدخلات – المخرجات " وذلك بتقسيم أرباحها جزء على الشركاء والجزء الآخر لتمويل مشاريعها.[1]

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسة الاقتصادية:

[1]- عبد الرزاق بن حبيب ،" اقتصاد وتسيير المؤسسة "،د ط،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ،2000،ص25.

يمكن تصنيف المؤسسات حسب معايير مختلفة ويمكن حصرها فيما يلي:

I. **حسب المعيار القانوني:** ويمكن تصنيفها فيما إلى مؤسسات خاصة وأخرى مؤسسات عمومية :

1- **المؤسسات الخاصة:** وهي بدورها تنقسم إلى نوعين أساسين هما : مؤسسات فردية وشركات

أ – **المؤسسات الفردية:** وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد ولهذا النوع من المؤسسات عدة مزايا وعيوب المتمثلة في:

مزايا :

- صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة ؛

- السهولة في التنظيم أو الإنشاء.

ولها عيوب تتمثل في:

- قلة رأس المال وصعوبة الحصول على القروض من المؤسسات المالية ؛

- حصر وجهة النظر وضعف الخبرة لدى المالك الواحد، مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.

ب – **مؤسسات الشركات** : في هذا النوع من المؤسسات التي تتفرع إلى عدة أقسام يتوزع فيها التنظيم ورأس المال على أكثر من شخص ظهرت بذور بعضها عند اليابانيين " قانون حمو رابي " ولدى العرب أيضا " شركات الأشخاص " مرورا باليونانيين والرومان وتنقسم هذه الشركات إلى :

1. **شركات الأشخاص :** يمكن اعتبارها إعادة إنتاج لعدد من المؤسسات الفردية حيث تسمح بتجميع رؤوس الأموال أكبر وتتكون من :[1]

1-1: شركة التضامن: وتعد من أهم شركات الأشخاص إذ يقدم فيها الشركاء حصصا قد تختلف أو تتساوى من شريك إلى آخر في القيمة أو طبيعة الحصة حيث هذه الأخيرة شكلا نقديا أو عينيا.

1- 2 : **شركة التوصية البسيطة :** وتتكون من طرفين ، شركاء متضامنين وهم مسؤولون عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بمقدار ما يملكون بالإضافة إلى حصصهم في رأس المال وشركاء موصون تتحدد مسؤولياتهم بقدر حصصهم وهناك نوعين من شركة التوصية :

- شركة التوصية البسيطة حيث الشركاء الموصين فيها يمكنهم تداول حصصهم.

[1]- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة ،د ط، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،، 2003 ،ص25.

- شركة التوصية بالأسهم حيث تتخذ فيها حصص الموصين طبيعة الأسهم وهي قابلة للتداول وفي هذه الشركة لا يمكن للشريك الموصي أن يقوم بإدارة الشركة كما يظهر اسمه فيها.

1- 3 : شركة ذات مسؤولية محدودة : تعتبر هذه الشركة أقل قد بالنسبة للأنواع الأخرى حيث[1] تظهر سوى في نهاية القرن 19 أي 1892 في ألمانيا التجاري ثم أدخلت في القانون الفرنسي سنة 1925 وقد اختلفت في تحديد مكان هذا النوع من الشركات فمنهم من يضعها ضمن شركات الأشخاص ومنهم من يضعها ضمن شركات الأموال نظرا للتشابه الذي يوجد بينهما وحسب القانون التجاري الجزائري فإن هذه الشركة تؤسس بين شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص .

1- 4 : شركة رؤوس الأموال : هي شركة تتكون من مجموعة من الأشخاص الذين يقدمون حصصا في رأسمالها على شكل أسهم وتكون قيمهم متساوية وقابلة للتداول ويسير بها المساهمون عند التأمين أو بواسطة الاكتتاب العام ، والمساهم لا يتحمل الخسارة إلا بمقدار حصته أي تكون مسؤولية محدودة بمقدار هذه الأسهم ،كما يتقاضى أرباحا مقابلها تتغير حسب تغيير النتائج المحققة .

2- المؤسسات العمومية : هذا النوع من المؤسسات ينتشر في الدول الرأسمالية خاصة أروبا بعدة أسباب وهي تعتبر عن مؤسسات رأسمالها تابع للقطاع العام أي الدولة ويكون التسيير فيها بواسطة شخص أو الأشخاص ويجب التمييز بين نموذجين من هذه المؤسسات :

2- 1:مؤسسات تابعة للوزارات: وتدعى بالمؤسسات الوطنية وتأخذ أحجاما معتبرة وهي تخضع للمركز مباشرة أي لإحدى الوزارات.

2-2: مؤسسات تابعة للجماعات المحلية: وتتكون هذه المؤسسات في البلدية، الولاية أو تجمع بين البلديات أو الولايات أو بينهما معا، وتكون عادة ذات أحجام متوسطة أو صغيرة.

2- 3:مؤسسات نصف عمومية " مختلطة " : لقد ظهرت هذه الشركات أول مرة في ألمانيا في القرن 19 واشتهرت فيما بعد لتقدم أروبا وبعض الدول الأخرى ومن الأسباب الأساسية لهذه المؤسسات هي محاولة مراقبة بعض القطاعات الاقتصادية والتحكم فيها من طرف الدولة حيث تتكون هذه المؤسسات من طرفين الأول وهو الدولة والمتمثل في الوزارات أو مؤسسة عمومية والثانية تتمثل في المؤسسات الخاصة .

II. ***تصنيفها حسب معيار الحجم:*** وتصنف إلى:

أ – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة: لقد أخذ تصنيف المؤسسات الاقتصادية إلى متوسطة وصغيرة من جهة ومؤسسات كبيرة من جهة أخرى، اتساعا في الاستعمال في مختلف المجتمعات وهو تصنيف مقيد في عدة مجالا

[1] - ناصر دادي عدون ،" اقتصاد المؤسسة " مرجع سبق ذكره ، ص 56.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: والتي يكون فيها عدد العمال أقل من 500 عاملا

المؤسسات الكبيرة: والتي يفوق عدد عمالها أكثر من 500 عاملا.[1]

III. ***تصنيفها حسب المعيار الاقتصادي:*** وتصنف إلى:

أ – **المؤسسات الصناعية:** تنقسم إلى نوعين وتشترك كلها في خاصية الإنتاج:

-مؤسسات الصناعات الثقيلة ؛

-مؤسسات الصناعات الخفيفة .

ب – **المؤسسات الفلاحية** : هي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض واستصلاحها وتقديم منتجات نباتية وحيوانية وسميكة .

ج – **المؤسسات التجارية:** هي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري، ويتمثل نشاطها في نقل السلع وتوزيعها من أماكن التصنيع إلى أماكن الاستهلاك .

د – **المؤسسات المالية:** هي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك، مؤسسات التأمينات...الخ.

ي – **مؤسسات الخدمات:** المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كالنقل والبريد والمواصلات.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وعلاقاتها بالبيئة:

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الهيكل التنظيمي يتميز بمبدأ التدرج الذي يحدد العلاقات نحو الاتجاهات الأربعة ،الأعلى والأسفل على الجانبين وقد يظهر على أساس التسلسل القيادي وقد يكون على أساس وظيفي يحدد مجالات للحقوق لمختلف . ويكون على شكل هرمي تتوسع السلطة والمسؤولية حسب التدرج في المستويات ويرتبط الهيكل التنظيمي بشكل كبير بحقيقة المؤسسة وطرق تنظيمها ،إلا أن المؤسسات تتبع الهيكل التنظيمي المتميز بالتقسيم القني للعمل .

1- الهيكل التنظيمي حسب فرق العمل :حيث هذه الفرق هي أساس الهيكل وتتكون من مجموعة أفراد لهم معارف وخبرات يحدد لهم هدف معين في زمن معين ويتحملون مسؤولية رسمية مشتركة في ذلك وتنتهي مسؤولية الفرقة بانتهاء المهمة .

2 -الهيكل التنظيمي الشبكي : ويتم فيه الجمع بين التنظيم الوظيفي وتنظيم فرق العمل وتنتمي مجموعة العمل إلى الإدارات الوظيفية وتتداخل في هذا الهيكل أدوار مديري المجموعات أو الفرق على مديري الوضائف.

[1] - ناصر دادي عدون،" اقتصاد المؤسسة"،مرجع سبق ذكره، ص61-62.

3- التنظيم الفدرالي: هو يشبه التنظيم الوظيفي وهو يتميز باستغلالية بين الأنظمة الفرعية أو وحدات المؤسسة التي يكون على رأس كل منها مدير مسؤول .

رقم الشكل: (1-1)الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية.

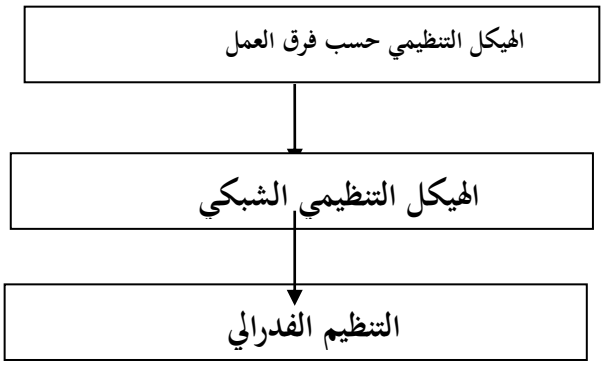

المصدر: من إعداد الطالبة .

الفرع الثاني: علاقة المؤسسة الاقتصادية بالبيئة:

تعتبر البيئة مصدرا ومنبعا لتزويد المؤسسة باحتياجاتها من المعلومات التي تستخدمها كمورد لاتخاذ القرارات السليمة والرشيدة، ومن جهة أخرى تعتبر المصب النهائي لمخرجات هذه المؤسسة المعتمد عليها في ضمان استمرارها وبقائها.

ويقصد بالبيئة:" إجمالي القوى والكيانات والعوامل التي تحيط بها، ذات التأثير الحالي والمحتمل وما تعنيه البيئة " مجموعة القوى والمتغيرات التي تتأثر بها المؤسسة ولا تستطيع الرقابة عليها ولكن يمكن الاستفادة منها ". وتؤثر على المؤسسة بيئة داخلية وأخرى خارجية

- ***البيئة الداخلية:*** ويقصد بها تلك العوامل المتمثلة في : العقد ونعني به التعدد وتنوع الاختلاف في مكونات العوامل التي تؤثر على المؤسسة والتي تستوجب طاقة كبيرة من التكنولوجيا ، أما فما يخص الديناميكية فيقصد بها التحول من بيئة مستقرة ساكنة إلى بيئة غير مستقرة وهناك عامل آخر وهو عدم التأكد ، حيث يجد المسير نفسه عاجزا عن تحديد احتمال وقع الحدث وهذا يرجع لقلة المعلومات والمتغيرات المحيطة بها .
- ***البيئة الخارجية:*** *ويقصد بها سرعة تغيير ظروف وعوامل البيئة، حيث تتميز بنوع من التعقيد متجلية في قيود وفرص ،إذ يسمح التحليل بالكشف عن درجة الخطر والحرية الذي تعيق أي تخطيط استراتيجي والذي يسمح بدوره بتحقق هدفين من احتكاكها بالمحيط هما :*

- الاستفادة القصوى من الفرص التي منحها المحيط حيث تكون المؤسسة في وضعية استقرا ر؛

- أن تتكيف أوضاعها مع متغيرات بيئتها الخارجية بما تناسب مع أهدافها واستراتيجياتها .

المطلب الرابع: وظائف المؤسسة الاقتصادية:

للمؤسسة عدة وظائف تمكنها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي كما يراها فايول والمتمثلة في :

- **الوظيفة الإدارية:** المحتوية على مختلف المهام الإدارية لتحقيق الهدف المنشود من طرف المؤسسة من تنظيم وتحكم ومراقبة.
- **الوظيفة المالية :** الجامعة لأوجه الاستخدام المالي لرأسمال والحسابات المالية .
- **الوظيفة المحاسبية:** المنطوية على مجموعة العمليات المحاسبية التي تترجم نشاط المؤسسة إلى أرقام مقومة بعملة البلد.
- **الوظيفة التقنية :** المسؤولة عن نشاط التحويل والتحسين بما يتماشى مع أذواق الزبائن ورفع المردودية وتخفيض التكاليف .

المبحث الثاني: عموميات حول التدقيق

تعتبر دراسة التدقيق بمثابة المرحلة النهائية في مجال الدراسات المحاسبية كما تعتبر مهنة التدقيق من المهن العريقة في الدول ولها تقاليدها ومسؤولياتها المهنية التي تحددها جمعيات ونقابات المحاسبيين والمدققين ولقد ساهمت مهنة التدقيق بشكل كبير في تنمية المجتمعات ولهذا نحن بدراسة هذا الموضوع في هذا المبحث .

لقد تناولنا في هذا المبحث التطور التاريخي للتدقيق ومهامه وأساليبه معاييره وأهميته وكذا التعرف على أنواعه.

المطـلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق ومفهومه

الفرع الأول: التطور التاريخي للتدقيق

يسجل التاريخ الفضل الأول لظهور مهنة المحاسبة والتدقيق في مصر ، حيث كان الموظفون بشكل عام فيها يحتفظون بسجلات لمراقبة الإيرادات وتدبير الأموال وسجل التاريخ أيضا إن حكومتي مصر القديمة واليونان تعني استعانتا بخدمات المحاسبين والمدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة ، حيث كان المدقق في اليونان يتحقق من القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على صحتها وسلامتها فكلمة تدقيق مشتقة من كلمة لاتينية ما هي ؟ تعني يستمع ؟ .[1]

ثم اتسع نطاق التدقيق فشمل وحدات القطاع الخاص الاقتصادية من مشاريع ومنشآت مختلفة ، خصوصا بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج كما ورد في موسوعة لوقا باشيليو تحت عنوان Geometria . Proportion alita Summa de Arithmetica عام 1494 ، فقد أدت سهولة استعمال النظام إلى إنتشار تطبيقه ، ذلك الانتشار الذي ساعد في تطور المحاسبة والتدقيق ، فقد نشأت حاجة صاحب أو أصحاب المشروع إلى التأكد من دقة الحسابية للسجلات ، ومطابقة ذالك لواقع حال المشروع ، وقد زادت تلك الحاجة نتيجة اتساع حجم المنشآت وظهور شركات الأموال ، وما تضمنه ذالك من فضل بين ملكية المشروع وإدارته ، مما دعا المساهمين إلى تعيين مدققي حسابات كوكلاء بأجر عنهم للقيام بمراقبة أعمال الإدارة .

ولقد ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينسيا بإيطاليا عام 1581 حيث تأسست كلية Roxonati ، وكانت تتطلب ست سنوات تمرينية بجانب النجاح في الامتحان الخاص ليصبح الشخص خبير محاسبة ،وقد أصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1669 شرطا من شروط مزاولة مهنة التدقيق ، ثم اتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة .[2]

---

[1] - رأفت سلامة محمود، وآخرون ، علم تدقيق الحسابات العلمي ، ط1 ،عمان،الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2011 ،ص. 16

[2] - خالد أمين عبد الله ،" التدقيق والرقابة في البنوك" ، ط1 ،عمان،الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع ، ص 13- 14 .

ومن ناحية التطور التاريخي في العام العربي فكان السبق لمصر في مزاولة مهنة التدقيق دون تنظيم من سنة 1909 عند صدور القانون المنظم لمزاولة المهنة حيث أدخلت عدة تعديلات عليه وأهم الأحداث التي تبين اهتمام الدولة بالمهنة:

1- صدور قانون التدقيق 133 سنة 56؛
2- صدور تشريع تنظيم الشركات رقم 26 سنة 1954؛
3- تعديل قانون الضريبة للداخل سنة 1953؛
4- جمعية المحاسبين والمدقق حسابات المصرية سنة 1946؛

الفرع الثاني:مفهوم التدقيق:

تم تعريف عملية التدقيق من قبل العديد من رواد الفكر المحاسبي والهيئات والمجالس المهنية إلا أنها تصب في نفس الهدف ومن أهم تلك التعاريف :

التعريف الأول : نشرت لجنة المفاهيم الأساسية للتدقيق في عام 1972 تعريف علمي للتدقيق كما يلي:" تدقيق الحسابات عبارة عن عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة وقرائن إثبات عن افتراضات بوقائع وأحداث اقتصادية بطريقة موضوعية ،وذالك لمعرفة هذه الافتراضات ومدى تماشيها مع المعايير المحددة ، وإيصال نتيجة ذالك إلى الأطراف المعنية {مستخدمي المعلومات } [1]

التعريف الثاني : فقد عرف **BONNAULT ET GERMOND** عملية التدقيق على أنها " اختيار فني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي معلل عل نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في الصورة الصادقة على الموجودات وفي الوضعية المالية ونتائج المؤسسة[2]

التعريف الثالث: يعرف التدقيق على أنه " فحص منتظم من قبل شخص فني محايد للدفاتر والسجلات والمستندات والحصول على الأدلة اللازمة لإبداء الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة القوائم المالية وكفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها"[3]

كما يرتكز التدقيق على عدة نقاط أساسية والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ **الفحص Examination**: التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها {فحص القياس المحاسبي }.

---

[1] - محمد فضل مسعد ، راغب الخطيب ،" دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات "، ط1 ، عمان ،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع 2009،ص 17

[2] - Lionel, Gets GERARD ,V Audit et control interne ,aspects Financiers- opération et Stratégiques op –cri 21

[3] - غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية ،"ط2،عمان،الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2009،ص14.

- ✓ **التحقيق Virfiaction:** إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة .
- ✓ **التـقريـرReport :** بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية .

والمدقق الذي يتولى تدقيق الحسابات هو محاسب ذو خبرة ومرخص قانونيا ويجب تمتعه بمتطلبات أساسية لضمان نجاحه كمدقق ومن أهم ما يجب أن يتجلى به مدقق الحسابات:

1- توافر الرغبة عنده في امتهان التدقيق ؛

2- فهم لطبيعة وفائدة وأهمية المحاسبة وتقييم القيود المفروضة عليها وأوجه القصور فيها ؛

3- معرفة أساليب التحقق الأساسية لعناصر الأصول والخصوم ؛

4- التعرف على المسؤوليات التي يقبلها للتعبير عن آرائه المهنية .[1]

التعريف الرابع: تعرف جمعية المحاسبة الأمريكية التدقيق على أنه " عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي ، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذالك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق .[2]

ومن خلال ما تعرضنا له من تعارف استنتجنا بأن التدقيق في حد ذاته عملية منظمة تقوم على جمع الأدلة والقرائن التي تثبت وجود المؤسسة من خلال السجلات والدفاتر المتمثلة في القوائم المالية من دفاتر الجرد واليوميات والسجلات المحاسبية والجبائية ودفاتر الأستاذ ...الخ وذالك عن طريق فحصها والتحقق من مصداقيتها وإعداد التقارير اللازمة لها المسؤول عن هذه العملية هو شخص مؤهل وفني محايد يسمى" **بمدقق الحسابات** "

كما يعتبر التدقيق عملية مهمة في المؤسسة حيث تقوم على منع الغش واكتشاف الأخطاء وهذا بفضل الفحص والتحقيق والتقرير.[3]

[1] - إيهاب نظمي ،هاني العزب تدقيق الحسابات الإطار النظري، ط1 ،عمان،الأردن،دار وائل للنشر ،2012،ص12 .

[2] - وليم توماس ، أمرسون هنكي ،" المراجعة بين النظرية والتطبيق"، تعريب: أحمد حجاج ،كمال الدين سعيد ،د ط،الرياض، دار المريخ للنشر ، 1989، ص16

[3] - ،بتصرف . بالاعتماد على التعارف السابقة.

المطلب الثاني: الفرق بين التدقيق و المحاسبة

مما لا شك فيه أن المحاسبة والتدقيق هما علم تهتم بهما المؤسسة لتسيير عملياتها على أكمل وجه ولكنهما يختلفان اختلافا شديدا في عدة مجالات نريد توضيحها في جدول لنبين هذه الاختلافات:

الجدول رقم : 1-1 {الفرق بين المحاسبة والتدقيق}

المجالات	المحاسبة	التدقـــيـــق
1- مجال العمل:	- المحاسبة تهتم بتسجيل العمليات المالية التي حدثت خلال فترة معينة ؛ - تلخيص وتفسير هذه العمليات أي إعداد القوائم المالية .	-يقوم التدقيق بفحص بيانات ومعلومات القوائم المالية وإبداء الرأي الفني المحايد بمدى دلالتها عن المركز المالي
2- طبيعة العمل:	- المحاسبة عمل إنشائي تبدأ بتسجيل العمليات العديدة من واقع المستندات المؤيدة لها بدفتر اليومية وإنتهاءا بإعداد القوائم المالية.	-التدقيق عمل تحليلي انتقادي يبدأ بفحص القوائم المالية وما تحتويه من بيانات ومعلومات وينتهي عمله بإعداد تقرير يبين رأيه الفني المحايد.
3-المدخلات والمخرجات:	-المحاسبة مدخلاتها المستندات والبيانات الأولية المؤيدة للعمليات. - أما مخرجاتها فتتمثل في القوائم المالية.	-التدقيق مدخلاته القوائم المالية التي أعدتها المحاسبة. - أما مخرجاته فتتمثل في الرأي الفني المحايد في التقرير.
5- تبعية العمل:		- التدقيق يبدأ بعد انتهاء عمل المحاسبة فعمله مرتبط ارتباطا وثيقا بإنجاز عمل المحاسبة فيبدأ التدقيق بعد انتهاء عمل المحاسبة إلى درجة كبيرة.
6- الوظائف:	- وظيفة المحاسبة القياس والاتصال فوظيفة القياس المحاسبي تهدف إلى قياس نتيجة الأعمال خلال فترة معينة وتنتهي بإعداد القوائم المالية. - أما الاتصال المحاسبي فيهتم بعرض القوائم المالية للمهتمين بها.	- وظيفة التدقيق كذالك القياس فالقياس في التدقيق يختلف عن القياس في المحاسبة لأنه يهدف إلى التأكد والتحقق من نتيجة القياس المحاسبي أي فحص القوائم المالية والتأكد من صحتها ودرجة الاعتماد عليها ومدى دلالتها. - بينما اتصال التدقيق يهتم بإعداد تقرير ويتضمن رأي المدقق الفني المحايد في القوائم المالية.

7- القواعد والمبادئ:	- في المحاسبة تتم عملياتها خلال دورتها وفي جميع مراحل هذه الدورة حتى إعداد القوائم المالية لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.	- بعد التدقيق تتم عمليته وفقا لقواعد التدقيق المتعارف عليها مع مراعاة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
8- فجوة الثقة:	- تعتبر مخرجات المحاسبة {القوائم المالية} غير مقبولة من مستخدميها ما لم يتم تدقيقها.	- التدقيق يؤكد على صحتها ومدى قبولها ويضفي درجة من الثقة في القوائم المالية.
9- المستندات والدفاترّ:	- دفتر اليومية ،دفتر الأستاذ والجرد والتقارير المحاسبية.	- أوراق عمل خاصة به كالملف الدائم والمؤقت ، وتقارير أخرى.
10- المسؤولية:	- الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية واحتوائها على الأخطاء والغش.	- مسؤولية التدقيق مهنية وقانونية تحددها قواعد التدقيق آداب السلوك المهني فالمدقق مسؤول على اكتشاف الأخطاء والغش وعدم التقصير في أوجه العمل.

المصدر:من إعداد الطالبة، بالاعتماد على غسان فلاح المطارنة ،تدقيق الحسابات المعاصر من الناحية النظرية ،ط2،عمان،الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009،ص14.

المطلب الثالث: أهداف التدقيق وأهميته :

الفرع الأول: أهداف التدقيق

تدقيق الحسابات وسيلة وليست غاية ، تقدم خدماتها للعديد من الجهات والفئات ،التي تشكل قطاعات متنوعة في الاقتصاد القومي.

وخدمات تدقيق الحسابات أصبحت وسيلة لإيصال المعلومات لمتخذي القرارات سواء داخل الوحدة الاقتصادية أو الجهات المتعددة أي خارج الوحدة الاقتصادية مثل:المستثمرين،العملاء،البنوك،جهات التخطيط والإشراف في الدولة ...وغيرهم.

وقديما كانت النظرة إلى أهداف التدقيق قاصرة على إنها مجرد وسيلة لاكتشاف الغش والخطأ أو محاولات التلاعب والتزوير في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

ولكن هذه النظرة لأهداف التدقيق تغيرت حيث أن اكتشاف هذه العوامل تتحقق أثناء المراحل والخطوات التنفيذية لعملية التدقيق باعتبار أن الناتج الرئيسي لعملية التدقيق هو إبداء المدقق لرأيه الفني المحايد في القوائم المالية،وأن اكتشاف الغش والخطأ أو التزوير ...الخ،هو المنتج أو الناتج الفرعي لعملية التدقيق. ولا يعني هذا إهمال هذه العوامل الفرعية وإنما ينبغي اعتبارها أهداف تبعية،يمكن أن يعتمد عليها المدقق في إبداء رأيه عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية.

ومع تطور المفاهيم والأهداف في المجالات العلمية ومنها علوم الإدارة والمحاسبة تطورت بالمثل مفاهيم وأهداف مهنة التدقيق ونوضح بإيجاز ما كانت عليه الأهداف التقليدية للتدقيق وما تطورت إليه في هذا العصر في الشكل التالي:[1]

[1]- محمد فضل- خالد راغب الخطيب ، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات،مرجع سبق ذكره ،ص-ص 19-20.

الشكل (2-1) يوضح تطور أهداف التدقيق من أهداف تقليدية إلى حديثة

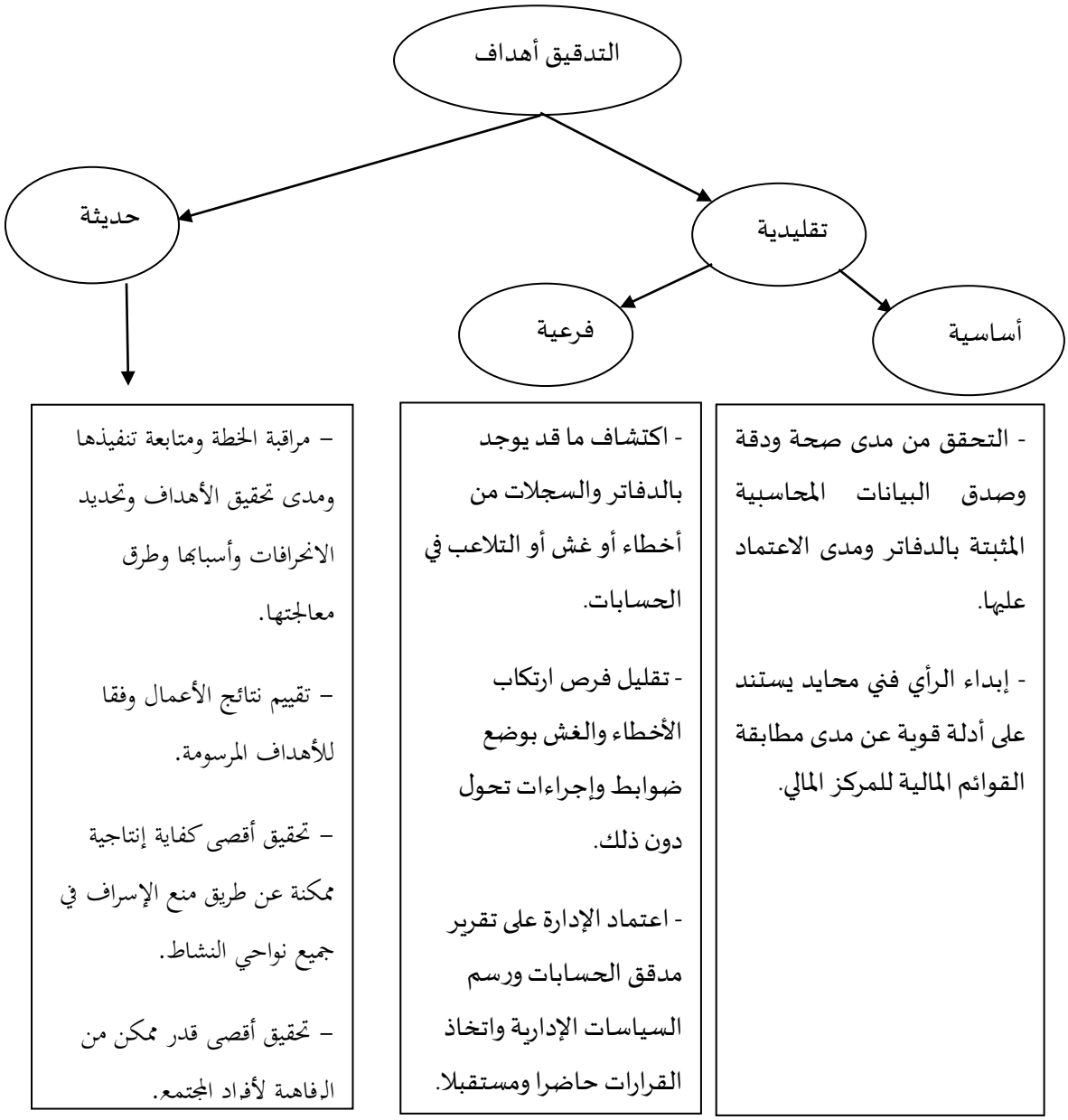

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على:خالد الخطيب،خليل الرفاعي،**علم تدقيق الحسابات النظري**،ط1،عمان،الأردن،دار البداية ناشرون وموزعون،دار المستقبل ناشرون وموزعون ،2009،ص.ص:23-24.

الفرع الثاني: أهمية التدقيق

تتمثل أهمية التدقيق في اعتباره وسيلة تخدم مجموعة متعددة من الجهات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات المحاسبية للمشروع في اتخاذ قراراتها أو رسم خطتها المستقبلية .

خصوصا إذا تم اعتماد البيانات المحاسبية من قبل جهة محايدة أو مستقلة عن إدارة المشروع يدعم الثقة من قبل تلك الجهات التي تتمثل فيما يلي:

- **إدارة المشروع:**

تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي تخدم في الرقابة والتخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المشروع بكفاية عالية،والقرارات المتعلقة بالتخطيط إنما تعتمد اعتمادا أساسيا على البيانات المحاسبية الصحيحة لرسم الخطط والسياسات بشكل محكم ودقيق،وليس هناك من ضمان لصحة ودقة البيانات المحاسبية إلا عن طريق فحصها من قبل هيئة فنية محايدة.

- **بالنسبة للملاك والمستخدمين:**

تلجأ هذه الطائفة إلى القوائم المالية المعتمدة ويسترشدون ببياناتها لمعرفة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية ومدى متانة مركزها المالي لاتخاذ قرارات توجيه مدخراتهم واستثماراتهم الوجهة التي تحقق لهم أكبر عائد ممكن،ولضمان حماية مدخرات المستثمرين فيحتم أن تكون البيانات الموضحة بالقوائم المالية دقيقة وصحيحة.

- **بالنسبة للدائنين والموردين:**

يعتمدون على تقرير المدقق بسلامة وصحة القوائم المالية ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام قبل الشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه،وتفاوت نسب الخصومات التي تمنحها وفقا لقوة المركز المالي للمؤسسة.[1]

[1] - خالد الخطيب-خليل الرفاعي،علم تدقيق الحسابات النظري والعلمي،ط1،عمان،الأردن،دار البداية ناشرون وموزعون،دار المستقبل للنشر والتوزيع ،2009،ص 12.

المطلب الرابع:معايير التدقيق وأنواعه

الفرع الأول:معايير التدقيق

تعتبر معايير التدقيق عبارة عن إرشادات عامة تساعد المدقق في الوفاء بمسؤوليته المهنية تدقيق القوائم المالية،أو أن معايير التدقيق المتعارف عليها في مستويات مهنية لضمان عند التزام مدقق الحسابات ووفائه بمسؤوليته المهنية في قبول التكليف وتخطيط وتنفيذ أعمال عملية التدقيق وإعداد التقرير بكفاءة،وتشمل هذه المعايير مراعاة مدقق الحسابات للصفات المهنية المطلوبة مثل:الكفاءة المهنية والاستقلال ومتطلبات التقرير والأدلة.

ويمكن تجميع معايير التدقيق المتعارف عليها والصادرة عن الهيئات العلمية والمهنية تحت ثلاثة مجموعات أساسية كما هي في الشكل:

الشكل (3-1):معايير التدقيق المتعارف عليها.

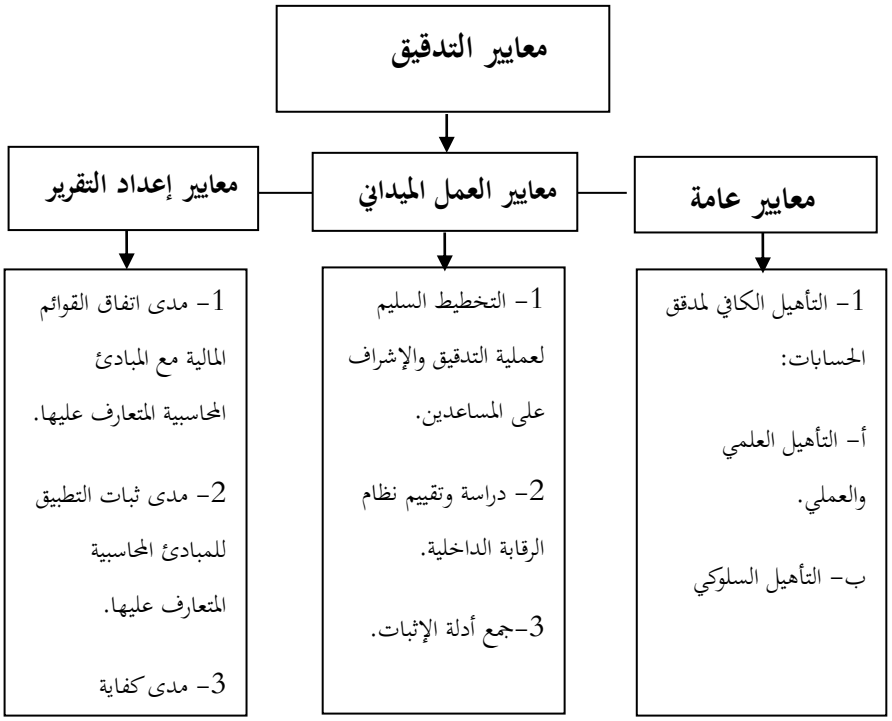

المصدر:من إعداد الطالبة

الفرع الثاني:أنواع التدقيق

هناك أنواع متعددة ومختلفة من التدقيق،وذالك من خلال اختلاف المنظور،ويصنف التدقيق حسب الهدف أو الغرض حسب الأقسام التالية ويمكن إيجازها في المخطط التالي:

الشكل رقم(4-1): يوضح أنواع التدقيق

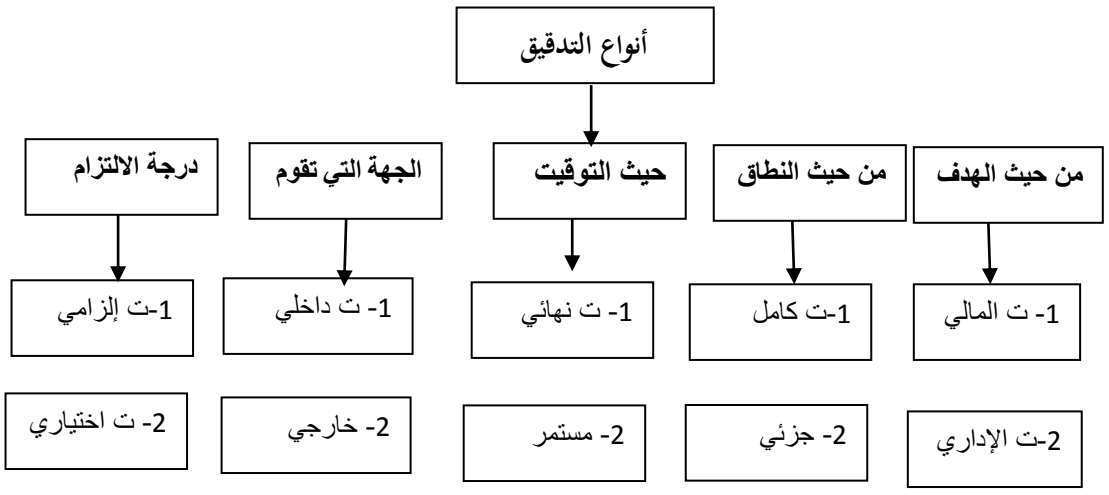

المصدر: من إعداد الطالبة ،بالاعتماد على:زهير الحدوب،**علم تدقيق حسابات**،ط،عمان،الأردن،1،دار البداية ناشرون وموزعون2009،ص21إلى ص27.

أولا:التدقيق حسب الهدف

1- التدقيق المالي Financial Audit: ويتعلق هذا النوع من التدقيق بفحص أنظمة الرقابة في المشروع بالإضافة لفحص السجلات المحاسبية من أجل الوصول إلى رأي مستقل ومحايد مبينا مدى دلالة البيانات المالية .

2- التدقيق الإداري Management Audit: أي تدقيق الكفاءة الإنتاجية للإدارة ،أي أن أموال المشروع يتم صرفها بشكل اقتصادي،بحيث يتم الحصول على أحسن وأفضل خدمة بأقل تكلفة ممكنة وكذا التأكد من مدى صحة الإجراءات الإدارية.

3-تدقيق تحقق الأهداف Effectivités Audit: ويهدف هذا النوع من التدقيق إلى التعرف فيما إذا كان المشروع قد حقق أهداف التي قام من أجلها.

4-التدقيق القانوني:ونعني به هو أن يقوم المدقق بالتأكد من أن المنشأة قد طبقت النصوص القانونية والأنظمة التي تشرعها الدولة.

5- التدقيق الاجتماعي: وهذا النوع من التدقيق يسعى للتأكد من أن المنشأة أو المشروع قد حقق الأهداف الخاصة والأهداف العامة،فمثلا الشركة المساهمة تسعى لتحقيق الأرباح وفي نفس الوقت عليها مراعاة تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

ثانيا:التدقيق من حيث النطاق

1- تدقيق كاملComplete Audit: في السابق وعندما كانت الأعمال صغيرة الحجم،كان التدقيق يتم من خلال فحص كامل المستندات والوثائق،والسجلات المحاسبية وما تضمنه من بيانات أي تدقيق كامل،أما في الوقت الحاضر فأصبح التدقيق الكامل شبه المستحيل نظرا لكبر حجم الأعمال وزيادة الوثائق والمستندات.

2- تدقيق جزئي Partial Audit: هو عبارة عن العمليات التي يقوم بها المدقق،وتكون محدودة الهدف أو موجهة نحو هدف معين،مثل فحص العمليات النقدية خلال فترة زمنية معينة.[1]

ثالثا: التدقيق من حيث التوقيت

1- تدقيق نهائي:ويقصد به التدقيق في نهاية السنة المالية للمنشأة،بعد أن تكون السجلات والقيود المحاسبية وقيود التسوية قد أغلقت،وتم إعداد القوائم المالية للمنشأة،ويمتاز هذا النوع من التدقيق بعدم حدوث أي تعديل في البيانات المثبتة في الدفاتر،أو تغيير أرصدة الحسابات وإقفال الحسابات،حيث تبدأ عملية التدقيق بعد ترصيد الحسابات وإقفال السجلات المحاسبية.

2- التدقيق المستمر: وهذا يعني القيام بعملية التدقيق والفحص بصفة مستمرة،وذالك من خلال قيام المدقق بزيارات دورية للمنشأة خلال السنة المالية لتدقيق وفحص البيانات المرحلة إلى الدفاتر المحاسبية،وهذا لا يعني عدم قيام المدقق بعملية تدقيق نهائية في نهاية السنة،يقوم فيها بعدد ترصيد وإغلاق القيود والتسويات.

رابعا:التدقيق من حيث الجهة التي تقوم به

1- تدقيق داخلي Internât Audit: وهو عبارة عن نشاط تقييمي يتم من خلال تنظيم معين،يهدف إلى

تدقيق وفحص العمليات والقيود والمستندات بشكل مستمر كأساس لخدمة الإدارة،وهو يعتبر بمثابة رقابة إدارية تمارس لقياس وتقييم فعالية أساليب الرقابة الأخرى،يتم من خلال هيئة داخلية أي مدققين موظفين لدى المنشأة.

2- تدقيق خارجي Externat Audit : يهدف هذا الأخير بشكل أساسي إلى تقرير البيانات المالية (الميزانية العمومية والحسابات الختامية الأخرى) حيث تمثل الوضع الحقيقي لأعمال المنشأة أو المؤسسة خلال الفترة

[1] - زهير الحدرب،علم تدقيق الحسابات،ط1،الأردن،دار البداية ناشرون وموزعون،2010،ص-ص 21-22.

المالية المبينة في البيانات المالية،ويمثل هذا التدقيق الرأي المحايد المستقل،وهنا يجب ملاحظة أنه ومهما كانت الظروف فإن وجود التدقيق الداخلي لا يغني بأي حال من الأحوال عن وجود المدقق الخارجي.[1]

خامسا:من حيث القيام بالتدقيق

1- التدقيق الإلزامي: يتم وفقا لإلزام قانوني أي تفرضه التشريعات القانونية فهو إجباري مقرونا بعقوبات وجزاءات للمخالف لمواده،وذالك ضمانا وحماية لحقوق الهيئات والجهات المهتمة بقوائم المنشأة المالية،كتدقيق شركات التوصية بالأسهم .

2- تدقيق اختياري: يقصد به الذي يتم بإدارة الملاك أو الإدارة من غير إلزام قانوني لذالك مثل المؤسسة الفردية،وشركة التضامن والتوصية البسيطة.

وهناك أنواع أخرى من التدقيق من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ ويشمل التدقيق العادي.[2]

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي

[1] - زهير الحدرب،علم تدقيق الحسابات،مرجع سابق الذكر،ص 24إلى ص25.

[2] - نواف محمد عباس الرماحي،مراجعة المعاملات المالية ،الأردن،دار صفاء للنشر والتوزيع، ،2009،ص24.

نظرا للأهمية التي تتمتع بها وظيفة التدقيق الداخلي وما لها من تحقيق أهداف المؤسسات والعمل على إدارة مخاطرها وجب على المؤسسة أن تولي له اهتماما كبيرا.

ولهذا تناولنا في هذا المبحث مفهوم التدقيق الداخلي ومهامه والأهداف الواجب تحقيقها والمعايير التي يرتكز عليها وأنواعه وعلاقته بالرقابة الداخلية.

المطلب الأول:مفهوم التدقيق الداخلي وأهميته

الفرع الأول:مفهوم التدقيق الداخلي

لقد تعدد مفهوم التدقيق من مفهوم إلى آخر حسب الهيئات والمؤسسات ومن خلال هذه التعاريف نذكر ثلاث تعارف أو أربعة منها:

التعريف الأول: قد عرفت لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل (COSO): التدقيق الداخلي بأنه هو عمليات تتأثر بمجلس المؤسسة،يتم تصميمها لتعطي تأكيدا معقولا حول تحقيق المؤسسة لأهدافها من النواحي التالية:كفاءة العمليات وفعاليتها،و الاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.[1]

التعريف الثاني:عرف جاك رونا رد في كتابه: Théorie et pratique de L'audit interneوهذا التعريف صادر عن معهد المدققين الداخليين بأن التدقيق الداخلي هو نشاط تأميني واستشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة القيمة وتحسين عمليات المؤسسة عبر مساعدتها في تحقيق أهدافها بواسطة آلية منظمة ومنهج انضباطي لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات حوكمة الشركة.[2]

التعريف الثالث: تعريف التدقيق الداخلي حسب المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية Institut Français des auditeurs et conteurs internes (IFACI)

التدقيق الداخلي هو وظيفة تقييميه مستقلة داخل المؤسسة لمساعدة الإدارة العليا للرقابة العامة لأنشطتها.[3]

ومن خلال التعارف السابقة يمكن القول أن:

" التدقيق الداخلي هو وظيفة مستقلة داخل المؤسسة يقوم على أساس فحص وتقييم الجوانب المالية وغير المالية داخل المؤسسة،وتقديم النصح والإرشاد للمؤسسة.

الفرع الثاني:أهمية التدقيق الداخلي

[1]- إبراهيم إيهاب نظمي،التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور،ط1،عمان،الأردن،مكتبة المجتمع العربي ،2009،ص21.

[2]-Jaques Renard , Thérie et pratique L'audit interne , les éditions dératisation,7émé édition ,2010,p .73.

[3]- صبح داوود يوسف،دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية،ط1،القاهرة،دار الكتب العلمية للنشر ،2007،ص32.

لقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في السنوات الأخيرة كنتيجة طبيعية لزيادة الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلي ويمكن تقسيم هذه الأهمية من وجهة نظر الإدارة والمدقق الخارجي إلى التالي:

1- أهمية التدقيق للإدارة:

- يصمم التدقيق الداخلي أصلا داخل المؤسسة لضمان حسن العمل،وللتأكد من سلامة الأصول وحفظها من الإهمال أو الضياع أو الاختلاس.

-كما أنها تصمم لزيادة الكفاءة الإنتاجية في جميع المجلات والأمور التالية توضح مدى أهمية التدقيق الداخلي للإدارة.

- كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها وتعقيدها أدى إلى فقدان الصلة المباشرة بين الإدارة والعاملين في مختلف المواقع والأقسام.

- لما كانت الإدارة مسؤولة عن حماية أصول المؤسسة وممتلكاتها،ونظرا لزيادة حجم المؤسسات وازدياد المسؤوليات والإختصصات الملقاة على عاتق الإدارة الأمر الذي دفع الإدارة الاطمئنان إلى من فوضت إليهم سلطتها أن أصول المؤسسة في أيدي آمنة ورغبة الإدارة في التخفيف من مسؤولياتها التي أصبحت جسيمة.[1]

2- أهمية التدقيق الداخلي بالنسبة للمدقق الخارجي:

هناك فوائد عديدة يمكن أن يجنيها المدقق الخارجي من التدقيق الداخلي ومن أهمها:

- يستطيع المدققين الخارجين الحصول على نفاذ بصيرة أفضل من عمليات العميل في المجلات المتخصصة ة مثل:المجالات القانونية والهندسية والطبية وغيرها من خلال خبرة ومعرفة المدققين الداخليين.

- إمكانية إنجاز مختلف أعمال التدقيق وفي وقت قصير وذالك لأن وجود التدقيق الداخلي الجيد يسهل أعمال التدقيق ويوفر وقتا وجهدا كبيرين.

- يسمح للمدققين الخارجيين بالتركيز على أكثر المجالات أهمية أي الاستفادة من مبدأ الأهمية النسبية وذالك بالاطمئنان على المجالات التي تم التركيز عليها من قبل المدقق الداخلي والاهتمام بغيرها.

- يتم تحسين العلاقات مع العميل بسبب الشعور بالشمول ويقصد بذالك عدم التشابك أو التداخل خلال التعاون وتنسيق الجهود لكلا الطرفين،ويتم ذالك بعد أن يتأكد المدقق الخارجي من موضوعية وكفاءة أداء المدقق الداخلي فيحصل بينهما نوع من التفاهم والتشاور.[2]

---

[1] - صالح ميلود خلاط آخرون ،بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والآفاق،ط1،منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف،2007،ص384.

[2] - صالح ميلود وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص532.

المطلب الثاني:أهداف التدقيق ومهامه

كأي وظيفة تهدف إلى تحقيق أهدافها والقيام بمهامها كذالك التدقيق الداخلي يهدف إلى تحقيق أهدافه من خلال القيام بمهامه على أكمل وجه ومن هذه الأهداف نذكر ما يلي:

1- التأكد من مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل والتحقق من تطبيقها.[1]

2- التأكد من التزام الإدارات والدوائر من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية أو مالية معينة.

3- اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية والأنشطة،تأكيدا للمحافظة على الممتلكات والموجودات.

4- التأكد من صحة البيانات،ومدى الاعتماد على العمليات،ودراسة الضبط Review فحص Examineعليها من خلال مراجعة وتقييم إدارة المخاطر الداخلي وتدقيق البيانات.

5- مراجعة إجراءات إدارة المخاطر وما اشتملت عليه من مراكز الخطر.

6- مراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر.

7- التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.

8- إعداد تقارير مفصلة ودورية بنتيجة التدقيق ورفعه إلى أعلى سلطة تنفيذية.

مخاطرعدم تحقيق الأهداف

إن عدم نجاح التدقيق الداخلي في تحقيق واحد أو أكثر من أهداف التدقيق الداخلي قد يؤدي إلى مخاطر نذكر منها:

- عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية.

- عدم التقيد وإتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعة والتنظيمات المعمول بها.

- ضياع أو فقدان الأصول.

- الاستخدام غير الاقتصادي للموارد.

- عدم تحقيق الأهداف الموضوعة والمخططة.[1]

[1] خلف عبد الله الوردات،دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA ،ط1،عمان،الأردن،الوراق للنشر والتوزيع،2014،ص37.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي ومعاييره

الفرع الأول:أنواع التدقيق الداخلي

بالرغم من تعدد أنواع التدقيق إلا أن يلتقي بالأهداف ولكن الاختلاف يظهر في الزاوية التي ينظر إليها التدقيق،ومستويات الأداء التي تحكم جميع الأنواع،سنحاول توضيح هذه الأنواع في الشكل التالي:

الشكل(5-1) أنواع التدقيق الداخلي

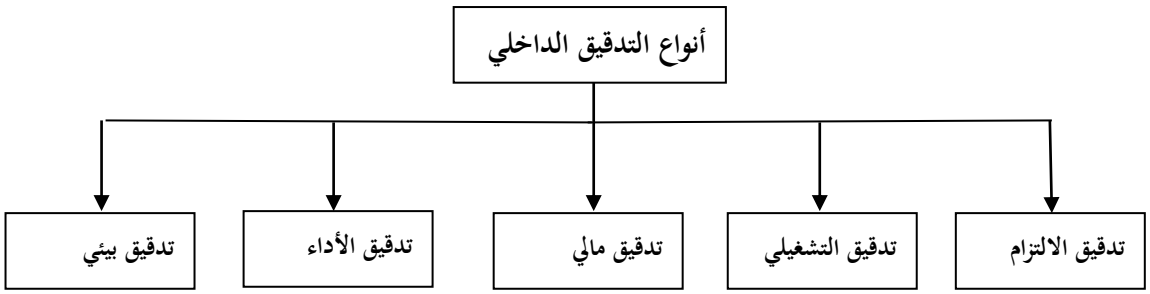

المصدر:من إعداد الطالبة :بالاعتماد على خلف عبد الله الوردات،**دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA** ،ط1،عمان،الأردن،الوراق للنشر والتوزيع، ، ص234- 242-249-270-289.

ويمكن شرح هذه الأنواع في شرح مختصر كالتالي:

1-**تدقيق الالتزام**:ويقصد به عملية التحقق والتأكد من التزام الإدارات بالقوانين والأنظمة والتعليمات في أدائها لعملها لتحقيق الأهداف المرسومة وفق الخطط الموضوعة بكفاءة وفعالية والوقوف على نواحي القصور والخطأ ومن ثم العمل على علاجها وعدم تكرارها.[2]

2- **تدقيق التشغيلي**:يعرف تدقيق العمليات على أنه تدقيق منتظم للأنشطة الوحدة الاقتصادية ومدى تحقيق الأهداف المرجوة منها وذالك بغرض تحسين الأداء وتحديد الفرص المتاحة لتحسين هذا الأداء ووضع التوصيات اللازمة لذالك أو اتخاذ تصرفات أخرى،ومن أمثلة ذالك تدقيق النظام المحاسبي الذي يعتمد على الحاسب الآلي وتقييم كفاءته ومدى إمكانية الاعتماد عليه وتقديم توصيات تحسين النظام.[3]

3- **تدقيق المالي**:يعرف بأنه الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات،لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى وبالنظر للتعريف السابق،نجد أن التدقيق المالي هو المجال التقليدي للتدقيق الداخلي والذي يضمن مراجعة وتتبع القيود المحاسبية التي تعود إلى الأحداث الاقتصادية التي تخص المؤسسة وتدقيقها حسابيا ومستنديا ثم التحقق من سلامتها وتطابقها مع المبادئ

---

[1] - خلف عبد الله الوردات،مرجع سبق ذكره،ص37-38.

[2] خلف عبد الله الوردات،دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن ، مرجع سبق ذكره،ص234.

الكفاءة:أي تحقيق الأهداف بأقل تكلفة من خلال الموارد المادية والبشرية المتاحة للمنشأة.

الفعالية:وتعني تحقيق الأهداف المرسومة للبرامج والأنشطة ولتحقيق هذه الأهداف على المدقق أن يقيم مختلف الأنشطة والمجالات التشغيلية.

[3] -طارق عبد العال حماد،موسوعة معايير المراجعة الجزء الأول،د ط،القاهرة،مصر،الدار الجامعية، 2004،ص35.

المحاسبية والسياسات والأنظمة الخاصة بالإدارة والهدف من التدقيق هو إظهار البيانات والقوائم المالية بصورة موضوعية وصحيحة تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة ويتضمن التدقيق المالي التحقق من وجود الأصول وحمايتها من الضياع والاختلاس.[1]

4-تدقيق الأداء:يعرف على أنه تحسين الاقتصادية والكفاءة والفعالية التي تؤدي بها الأنشطة والوظائف التنظيمية كما أنه فحص واختبار مجموعة من السياسات والإجراءات والممارسات العملية للجهة بهدف تطوير العمليات وجعلها أكثر اقتصادية وكفاءة وفعالية.

5- تدقيق بيئي:عرفت وكالة حماية البيئة الأمريكية التدقيق البيئي على "أنه عبارة عن فحص موضوعي منظم ،دوري وموثق للممارسات البيئي للمنشأة للتحقق من الوفاء بالمتطلبات البيئي التي تفرضها القوانين المنظمة للبيئة وسياسات المنشأة.[2]

الفرع الثاني:معايير التدقيق

أصدر معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية،والتي قسمت إلى ثلاثة أقسام أساسية تغطي الجوانب المختلفة للمراجعة الداخلية في أي تنظيم وتتمثل هذه الخمسة المعايير في الآتي:

الشكل (6-1):معايير التدقيق الداخلي

[1] - خالد راغب الخطيب،التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية،ط1،عمان،الأردن،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع،2009،ص163.

[2] - خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، مرجع سابق الذكر،ص270-289.

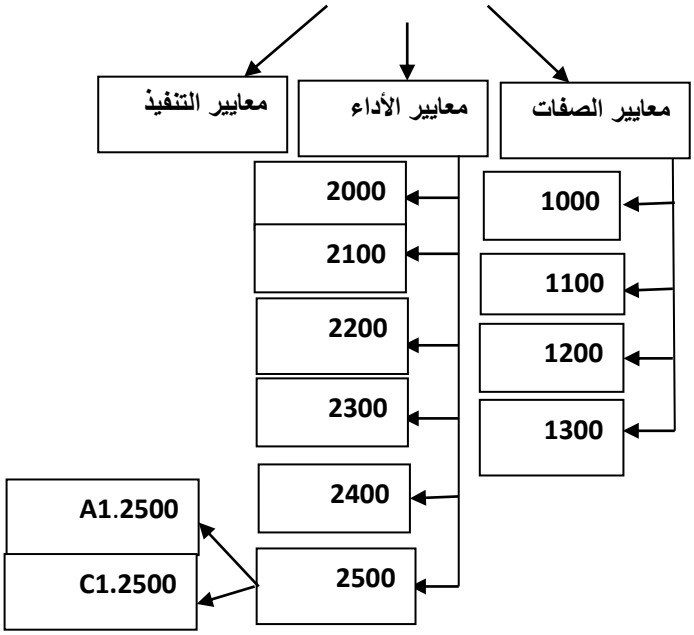

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على:خلف عبد الله الوردات،**دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA** ط1،عمان،الأردن،الوراق للنشر والتوزيع ،2014،ص-ص 167--170.

ويمكن شرح هذه المعايير كالتالي:

1. معايير الصفات

وهي مجموعة المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من إدارة أو قسم التدقيق الداخلي في المنشأة،والقائمين بممارسة أنشطة التدقيق الداخلي وتتضمن معايير الصفات،وهي تتضمن كلا من المعايير التالية:

1000 – الأهداف،الصلاحية و المسؤولية:يتطلب تحديد أهداف،صلاحيات،ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية تنسجم مع مفهوم التدقيق الداخلي وأخلاقيات المهنة والمعايير ،وعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مراجعة وثيقة التدقيق دوريا وأخذ مواقف أعلى سلطة.[1]

1100- الاستقلالية والموضوعية:يتمتع المدققين الداخليين بالاستقلالية في أداء واجباته،وله صلاحية بدء أية إجراءات وإنجاز أية أعمال والتبليغ عن أي عمل،كلما رأى ذالك ضروريا لممارسة اختصاصه،وعلى المدققين الداخليين أن يكونوا موضوعيين في قيامهم بعملهم،وأن لا يتأثروا بالبيئة التي يعملون بها،وأن يكون العمل بفعالية ومهنية وبدون تحيز،كما عليهم أن يتقيدوا بالمعايير الدولية للتدقيق وبالسلوك المهني وبالقوانين والتنظيمات وأنظمة وإجراءات المنشأة.

1200- البراعة وبذل العناية المهنية:يتعلق هذا المعيار بما يتوجب على المدققين الداخليين،امتلاك المعرفة،والمهارات،والكفاءة المطلوبة للاضطلاع بمسؤولياتهم الفردية،وعلى نشاط التدقيق الداخلي كمجموعة امتلاك أو الحصول على المعرفة ،والمهارات والكفاءات الأخرى المطلوبة للاضطلاع

[1] خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق دليل الداخلي وفق المعايير الدولية،مرجع سابق الذكر،ص167.

بمسؤولياتهم وبذل العناية المهنية والمهارة المتوقعة من شخص عادي عاقل،ومدقق داخلي كفؤ لا يتضمن بذل العناية المهنية العصمة من الخطأ.

1300- الرقابة النوعية وبرامج التحسين:يتطلب من الرئيس التنفيذي الداخلي أن يضع برنامجا للرقابة النوعية،وبرنامج التحسين،والذي يغطي جميع أعمال التدقيق الداخلي.

2- معايير الأداء:

فهي تصف طبيعة أنشطة الدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس أداء التدقيق الداخلي بواسطتها،إذ تصف طبيعة خدمات التدقيق الداخلي،وكذالك تعطي معيارا للجودة النوعية يمكن من قياس أداء تلك الخدمات من خلاله وبصورة عامة،كما تعطي وصفا لتطبيق معايير في أنواع معينة من مهام التدقيق الداخلي عن طريق النشاطات التأكيدية والاستشارية التي يقوم بها المدققين الداخلين وهي تتضمن كلا من المعايير التالية:

2000- إدارة نشاط التدقيق الداخلي: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي وضع خطط مبنية على أساس المخاطرة لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي،منسجمة مع أنظمة المنشأة،وإن يعرض خطط نشاط التدقيق الداخلي والموارد المطلوبة،متضمنة التغيرات المرحلية الهامة،على الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للاطلاع والمصادقة،كما أنه عليه الإفصاح عن أثر أية قيود على الموارد والتأكد من أن موارد التدقيق الداخلي مناسبة،كافية،ومستغلة بفعالية لإنجاز الخطة الموافق عليها.[1]

2100- طبيعة العمل: أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم والمساهمة في تحسين أنظمة الحكومة بواسطة تقييم وتحسين هذه العملية من خلال:

1- وضع القيم والأهداف والإعلان عنها.

2- التأكد من فعالية الأداء ومسائلة الإدارة.

3- إيصال ملاحظات التدقيق.

ومساعدة المنشأة بتعريف وتقييم مواقع الخطر الهامة،والمساهمة في تحسين أنظمة إدارة الخطر والرقابة،وإيجاد رقابة فعالة بواسطة تقييم فعالياتها وكفاءتها وتعزيز التحسين المستمر.

2200-التخطيط للمهمة:يحدد هذا المعيار المبادئ الأساسية لتخطيط عملية التدقيق الداخلي ويجب وضع وتدوين خطة (برنامج تدقيق) لكل مهمة متضمنة الأهداف والنطاق والوقت وتوزيع المصادر،وإن يتضمن نطاق المهمة اعتبارات الأنظمة،القيود،والأصول الملموسة.

2300- تنفيذ المهمة:يجب على المدققين الداخليين تعريف،تحليل،تقييم وتدوين معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة.

2400- إيصال النتائج:يجب على المدققين الداخليين إيصال نتائج المهمة مباشرة،وإن يتضمن إيصال النتائج أهداف المهمة والنطاق بالإضافة إلى النتائج الملائمة،التوصيات،وخطط انجاز التوصيات.

2500- رصد مراحل الإنجاز: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق وضع والمحافظة على نظام لمراقبة النتائج التي تم التقرير عنها للإدارة.

1-خلف عبد الله الوردات،دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية،مرجع سبق ذكره، ،ص167

A1.2500،يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق وضع أسلوب متابعة للمراقبة والتأكد من أن توجيهات الإدارة قد تم تطبيقها بفعالية وأن الإدارة التنفيذية قررت عدم تحمل مسؤولية عدم اتخاذ القرار.

C1.2500 على نشاط التدقيق الداخلي مراقبة استبعاد نتائج المهمات الاستشارية إلى المدى المتفق عليه مع الجهة المستفيدة.

2600- قبول الإدارة للمخاطر: عندما يعتقد الرئيس التنفيذي للتدقيق إن الإدارة قد قبلت مستوى من المخاطرة غير مقبول للمنشأة،عليه مناقشة الأمر مع الإدارة التنفيذية إذا لم يتم حل هذه المسائل المتعلقة بالمخاطرة،فعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق والإدارة التنفيذية التقرير عن ذالك لمجلس الإدارة لإيجاد الحل.[1]

3. معايير الأداء:

فهي تطبيق كل من معايير الخواص ومعايير الأداء في حالات:

- اختبارات الالتزام.
- التحقيق بالغش والاحتيال.
- التقييم الذاتي للرقابة.

ويتم وضع معايير التطبيق بالأساس:

- **أعمال التوكيد:**أشير لها بحرف (ت) A متصلا برقم المعيار A11130.
- **أعمال الاستشارة:**أشير لها بحرف C(أ) متصلا برقم المعيار مثل:nnn.c1.[2]

المطلب الرابع: مفهوم الرقابة الداخلية وعلاقتها بالتدقيق الداخلي

الفرع الأول:مفهوم الرقابة الداخلية

يدور مفهوم الرقابة الداخلية حول إيجاد أساليب مختلفة لعملية التقييم الداخلي لأنشطة وبرامج المشروع أو الوحدة أو الإدارة المعنية،بحيث تتضمن هذه الأساليب مختلف نواحي هذه الأنشطة والبرامج،وتمثل الرقابة الداخلية بصفة عامة أداة لخدمة الإدارة في مجال قياس وتقييم مدى فعالية أدائها من ناحية ومدى فعالية أنواع وأدوات الرقابة الأخرى من ناحية أخرى.

ويمكن القول أن الرقابة الداخلية تتضمن بصفة عامة كل الوسائل المستخدمة في التنظيم الداخلي للمشروع في المجالات التالية:

[1] - خلف عبد الله الوردات،مرجع سبق ذكره،ص168.

[2] - نفس المرجع السابق ،ص169.

- تنسيق الأعمال وتنظيمها بصورة متكاملة بما يحقق النتائج والأهداف المرجوة.

- وضع إجراءات حماية موارد المشروع والمحافظة عليها.

- تحقيق كفاءة استخدام هذه الموارد.

- توفير البيانات والمعلومات المختلفة بالدقة المطلوبة.[1]

الفرع الثاني:علاقة بين نظام الرقابة الداخلية والتدقيق

من الأمور الهامة ضرورة تحديد أساس العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية حيث أن تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي جزء مهم من نظام الرقابة الداخلية فهي تقع على قمة هذا النظام كما أنها من أهم عناصره تضعها إدارة المؤسسة بقصد فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ولتساهم في إضافة قيمة من أدائها عن طريق الخدمات الاستشارية كما أن المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ألزمت وجود تدقيق داخلي مستقل يقوم على التحسين المستمر لنظام الرقابة الداخلية وتحديد نقاط القوة والضعف فيها وهذا من خلال المعيار رقم 2130 الرقابة والذي نص على "يجب أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المؤسسة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعالة من خلال تقييم فعاليتها وكفايتها والدفع لتحسينها المستمر.

كما نص المعيار رقم 2130 a1 على:يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مدى ملائمة وفعالية الضوابط الرقابية في التعامل مع مخاطر المؤسسة المتعلقة بالحكومة والعمليات وأنظمة المعلومات،وهذا من خلال محاولة تأكيد:

- تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل استنتجنا أن التدقيق الداخلي يعمل على حماية أصول المؤسسة أموالها وكذا تصحيح الإجراءات الرقابية الموضوعة من طرف الإدارة من خلال قيام المدقق الداخلي بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالاستعانة بمجموعة من الوسائل.

وما يمكن استخلاصه من أن التدقيق الداخلي ما هو إلا امتداد لتطور الرقابة الداخلية،خاصة أن أهم مهمة مكلف بها التدقيق الداخلي تتمثل في التأكد من وجود وكفاية الرقابة الداخلية وهذا عن طريق تحديد المخاطر.

[1] - محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري – المعايير والقواعد-مشاكل التطبيق العملي،ط1،الإسكندرية ، مصر،المكتب الجامعي الحديثة،2007،ص77

الفصل الثاني:

تقييم إدارة المخاطر في ظل التدقيق الداخلي

مقدمة الفصل

تتميز المؤسسات في الوقت الراهن بتغيرات مستمرة وسريعة،وهو ما زاد من تعقيد البيئة التي تنشط فيها،فأصبحت هذه الأخيرة تواجه أخطارا متعددة وكثيرة قد تكون سببا في فشلها أو ضعف نتائجها،وبالتالي فإن المؤسسات أصبحت مجبرة على ترصدها حتى تكون قادرة على استغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديد والمخاطر التي تفرزها.

وعلى المؤسسة الآن إلا محاولة معرفتها حتى تتمكن من التشخيص الجيد للخطر ومنه إمكانية إيجاد طريقة مثلى للتخلص منها أو التقليل من تأثيرها وهنا يبرز الدور المهم للتدقيق الداخلي في تزويد المؤسسة بالمعلومات والتقارير التي تأكد أن الأخطار التي تتعرض لها هذه الأخيرة قد تم فهمها وإدارتها بطريقة ملائمة حيث أصبح التدقيق الداخلي مصدرا استشاريا وتوجيهها يساعد في تحمل مسؤوليات إدارة المخاطر وتقليل المخاطر في حدود مقبولة.

ولهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وكل مبحث تطلب أربع مطالب وهي كالتالي:

- **المبحث الأول:**الإطار العام لإدارة المخاطر؛
- **المبحث الثاني:**التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر؛
- **المبحث الثالث:**المدقق الداخلي وإدارة المخاطر.

المبحث الأول: الإطار العام لإدارة المخاطر

هناك عدّة مخاطر تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية أو أي مؤسسة أخرى سواء كانت ذات مخاطر عالية أو ذات مخاطر قليلة ولكن هذه المخاطر جعلت المؤسسة تؤسس إدارة لها للتقليل من المخاطر أو التخلص منها.ولهذا تناولنا في هذا المبحث مفهوم المخاطر وإدارتها ومراحلها ومهامها ومسؤولياتها ومقومات إدارة المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر ومصادرها

الفرع الأول:مفهوم المخاطر

لقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطرة،واختلفت تعارفهم طبقا للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث،والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه،وللزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة من محل الدراسة،وعلى الرغم من اختلاف الآراء الرّامية لتحديد مفهوم المخاطرة فإننا سنتعرض للبعض من هذه التعارف:

التعريف الأول:حسب أحد الكتاب المخاطرة هي:"ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية،وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين".[1]

التعريف الثاني:ويعرف (WEBSTER):المخاطرة على أنها فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة.[2]

حسب هذا التعريف فإن ظاهرة المخاطرة هي الفرصة التي يمكن من خلالها تفادي الخسارة الناتجة عن عدم تأكد الذي يحيط القرارات المستقبلية،وهذا التعريف لا يصلح للتحليل لأنه لا يمكن قياسه.

التعريف الثالث: يعرف (BETY): وزملائه المخاطرة أنها مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا.[3]

الفرع الثاني:مصادر المخاطر وتصنيفاتها

1- سامي عفيفي حاتم،"التأمين الدولي"،ط1،القاهرة ،الدار المصرية اللبنانية ، 1986 ،ص24.

2-طارق عبد العال،دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية المكتب العربي،د ط،القاهرة،د د ط، ،2000،ص260

- منير إبراهيم الهندي،الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر ط4، القاهرة ،المكتب العربي الحديث ، ،1999،ص440.[3]

1- مصادر المخاطر:

تتعدد الأطراف التي يمكن أن تكون مصدر للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وفيما يلي عرض لهذه المصادر:

1- البيئة الخارجية للمؤسسة:وتشمل الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والثروات الاجتماعية إضافة إلى التغيرات التي تحدث في بيئة الأعمال مثل:

- التغيرات التي في رغبات وأذواق الزبائن المتعلقة بالمنتجات المؤسسة .

- وجود سلع جديدة بديلة السلعة التي تنتجها وتسوقها.

- التغيرات التي تحدثها التطورات التقنية المتلاحقة .

- شدّة المنافسة.

- التغيرات التي تحدث في المناخ السياسي والثقافي.

2- العمليات التشغيلية:وتشمل الضعف الذي قد يصيب عمليات الإنتاج والتسويق وغيرها داخل المؤسسة مثل:

- ضعف وعدم فعالية النشاطات داخل المؤسسة.[1]

- فقدان أو تراجع موجودات المؤسسة الناجمة عن الاختلاس والسرقة وهذه المخاطر لا تشمل الموجودات الملموسة فحسب بل تشمل أيضا غير الملموسة مثل:السمعة وبراءة الاختراع.

مخاطر مالية :وتشمل مستقبل الذمم التي للمؤسسة على الغير وتقلبات أسعار الفائدة وأسعار العملاء وأسعار الأسهم.

3- المعلومات :وتشمل العديد من الجوانب ذات العلاقة بإدارة وأمن واختراق المعلومات المتعلقة بالمؤسسة منها:

- اختراق قواعد البيانات والمعلومات ذات العلاقة بعمليات المؤسسة أو الدخول أو الاطلاع عليها.

- عدم ملائمة السجلات المستخدمة في العمليات المحاسبية وعدم مصداقية وثبات وتكامل المعلومات ذات العلاقة بعمليات المؤسسة.

- القراءة الخاطئة للقوانين والأنظمة الناظمة للمعلومات المالية والرقابة الداخلية والسلامة العامة.[1]

[1] [1] إيهاب نظمي،التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور،ط1،عمان،الأردن،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،2009،ص37.

2- تصنيفات الخطر:

تكون المؤسسة دائما عرضة للمخاطر التي تؤدي إلى تكبد خسائر والفشل في تحقيق أهدافها وهذا نتيجة لعدد من الأسباب وتشكل الفروق في هذه الأسباب وتأثيراتها أساس التصنيفات المختلفة للمخاطر ويمكن إبراز هذه التصنيفات حسب نتائجها وتحققها إلى مالية وغير مالية وكذالك حسب طبيعتها إلى الاستاتيكية والديناميكية وحسب مسبباتها ونتائجها إلى عامة وخاصة وتصنف كذالك حسب الشيء الواقع عليه إلى مخاطر الملكية والمسؤولية والشخصية ويمكن توضيح هذه التصنيفات في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-2):يوضح تصنيفات المخاطر

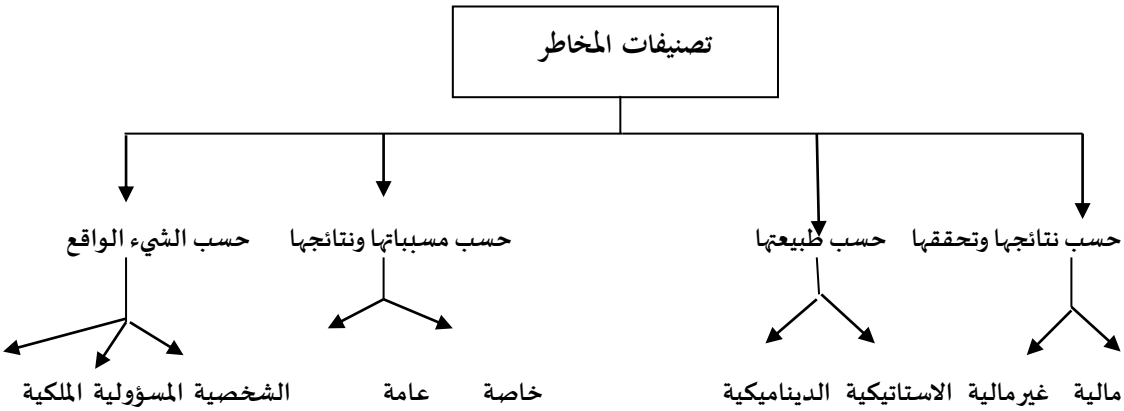

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:عيد أحمد أبو بكر –وليد إسماعيل السيفو،"**إدارة الخطروالتأمين**"،د ط،دار اليازوري العلمية للنشر،عمان،الأردن،2009، ص،ص:42-43.

من خلال هذا الشكل يمكن القول بأن المؤسسة تواجه عدة مخاطر حسب التصنيفات التي تطرقنا إليها في الشكل السابق ويمكن شرح هذه التصنيفات في موجز كالتالي:

1- حسب نتائجها وتحققها:تصنف إلى مخاطر مالية وغير مالية ويقصد بالمخاطرة المالية العلاقة بين الفرد والمنظمة وأصل توقع دخل قد يفقد أو يتلف وبالتالي فالمخاطرة المالية تتضمن ثلاث عناصر منها:

- الفرد أو المنظمة المعرضة للخسارة؛
- الأصل أو الدخل الذي يسبب دماره أو زوال ملكيته خسارة مالية؛
- خطر يمكن أن يسبب الخسارة.[2]

2- حسب طبيعتها:وتصنف إلى مخاطر الاستاتيكية والديناميكية ويقصد بالدينامكية تلك الأخطار الناشئة من حدوث تغيرات في الاقتصاد وتنشأ من مجموعتين من العوامل المجموعة الأولى عبارة عن عوامل البيئة الخارجية

1- إيهاب نظمي،التدقيق القائم على مخاطر الأعمال،مرجع سبق ذكره ،ص38.

1- طارق حماد عبد العال،إدارة المخاطر،مرجع سابق الذكر،ص24.

مثل:الاقتصاد،المنافسون،الصناعة والمستهلكون والتغيرات التي تصيب هذه العوامل لا يكون بالإمكان السيطرة عليها، ولكنها قادرة على إحداث خسارة مالية للمؤسسة،أما العوامل الأخرى التي يكن أن تحدث الخسائر التي تشكل أساس المخاطرة المضاربية فهي قرارات الإدارة داخل المؤسسة.

كما تتضمن المخاطر الاستاتيكية الخسائر التي ستحدث حتى لو لم يحدث تغيرات في الاقتصاد،فإن أمكن لنا تثبيت أذواق المستهلكين والناتج والدخل والمستوى التكنولوجي،فإن بعض الأفراد سوف يعانون مع ذالك من الخسارة المالية،وهي المخاطر الاستاتيكية تكون بخلاف المخاطر الدينامكية.

3- حسب مسبباتها ونتائجها:فتصنف هذه الأخيرة إلى مخاطر عامة وأخرى خاصة فيقصد بالمخاطر العامة أو ما يطلق عليها بالأساسية أو الجوهرية خسائر لا شخصية المنشأ أو العواقب إنما مخاطر جماعية تسببت فيها ظواهر اقتصادية واجتماعية وسياسية،رغم أنها قد تنشأ من أحداث عادية وهي تؤثر على شرائح كبيرة من السكان أو حتى كل السكان.

هي المخاطر تقع بسبب ظروف طبيعية وليس للأشخاص دور في وقوعها،غير محددة زمنيا كما أن الخسائر المترتبة عنها لا تخص شخص معين أو فئة معينة لكنها تمس الأشخاص والممتلكات بصفة عامة،وبخسارة غير محددة ومن بين الأخطار العامة أيضا ما هو مرتبط ببعض الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد كالتضخم مثلا والاضطرابات التي تمس المجتمع ككل وتكون مسؤولية التقليل من هذه المخاطر على عاتق الدولة.

أما المخاطر الخاصة فتختلف عن سابقاتها كونها تتضمن خسائر ناشئة عن أحداث فردية ويشعر بها الأفراد وليس المجموعة ككل،وهي تصيب الأفراد في ذاتهم وممتلكاتهم وخسائرها تقع في حدود المسؤولية الفردية،وتعتبر المخاطر الخاصة مسؤولية الفرد ولا يصلح للمجتمع أن يعالجها ويتعامل معها الفرد باستخدام التأمين ومنع الخسارة أو تقنية أخرى.

4- تصنيف الخطر حسب الشيء الواقع عليه الخطر: وتصنف هذه الأخيرة إلى مخاطر الشخصية ومخاطر الملكية ومخاطر المسؤولية،ويقصد بالمخاطر الشخصية تلك التي تتكون من فقد أو خسارة الدخل أو الأصول نتيجة لفقدان القدرة على كسب الدخل،أي هي الأخطار التي تصيب الإنسان نفسه أو ذاته بصفة مباشرة وهي تلك الأخطار التي عن تحققها خسارة مالية يقع أثرها على الأشخاص أنفسهم مثل:الوفاة المبكرة،المرض،الإصابة ...الخ تؤثر هذه الأخطار على الإنسان في شخصه ويترتب على تحققها خسارة تتمثل في انقطاع أو فقدان الدخل أو نقصانه،وهذه الأخطار يمكن قياسها والتنبؤ بها ولذاك هذه الأخطار هي أخطار قابلة للتأمين.[1]

أما أخطار الملكية هي أن شخص يمتلك ملكا يواجه مخاطر الملكية ببساطة لأن مثل هذه المقتنيات يمكن أن تتلف أو تسرق،وهناك نوعان من الخسارة في مخاطر الملكية الخسارة المباشرة والخسارة غير المباشرة تتمثل في خسارة الملكية وخسارة استخدام الملك وبالتالي حدوث خسارة في الدخل أو تكبد نفقات إضافية.

1- عيد أحمد أبو بكر_ وليد إسماعيل السيفو ،إدارة الخطر والتأمين،مرجع سبق ذكره،ص.ص:42_43

أما مخاطر المسؤولية (أو الالتزام) إن الخطر الأساسي فيها تتمثل في الإصابة غير المتعمدة التي تلحق بالأشخاص الآخرين أو التلف أو الأضرار التي تصيب ممتلكاتهم من خلال الإهمال واللامبالاة،هي الأخطار التي يتسبب في تحققها شخص معين وينتج عن هذا التحقق إصابة الغير بضرر مادي في شخصه أو ممتلكاته أو في الاثنين معا ويكون الشخص المتسبب مسئولا أمام القانون بمعنى أن الأخطار التي تصيب الغير في شخصه أو في ممتلكاته،ويكون هناك فرد مسئولا عنها قانونا مثل:أخطار المسؤولية المدنية مثل المسؤولية المدنية للأطباء والمهندسين والمحاسبين...الخ،ويطلق عليها أحيانا "أخطار الثروات" لأن الخسائر التي تقع لا تصيب الشخص في نفسه بل تصيبه في ثرواته بصفة عامة.

وهناك مخاطر أخرى كالمخاطر الناشئة عن فشل الآخرين وغيرها. [1]

المطلب الثاني:نشأة إدارة المخاطر ومفهومها وأهدافها

الفرع الأول:نشأة إدارة المخاطر

نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكر إدارة المخاطر المعتمد في علم الإدارة في تحليل الكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظروف عدم التأكد،حيث كان أول

2-مختار محمود الهانسي،مقدمة في مبادئ التأمين،د ط ،بيروت،لبنان،الدار الجامعية، ،1993،ص37.

ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة هارفارد بيسنز ريفو عام 1956،حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسئولا عن إدارة المخاطر المنظمة البحتة،ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها،[1]

وتوسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات خصوصا المؤسسات المالية كشركات الأمين وصناديق الاستثمار،ورغم أن إدارة المخاطر تستمد جذورها من شراء التأمين إلا أن القول بأن إدارة المخاطر نشأت بشكل طبيعي من شراء التأمين المؤسسي يجافي الحقيقة،في الواقع إن ظهور إدارة المخاطر كان إيذانا بحدوث تحول درامي وثوري في الفلسفة وواكب ذالك حدوث تغير في الاتجاهات نحو التأمين شملت تقنيات بخلاف التأمين مثل:(عدم التأمين أو الاحتفاظ ومنع الخسائر) إلا أن هذه التقنيات كانت تعتبر بالأساس بدائل التأمين وكان مدير التأمين ينظر للتأمين على أنه قاعدة مقبولة أو منهج قياسي للتعامل مع المخاطر أما الاحتفاظ فقد كان ينظر له على أنه الاستثناء لهذه القاعدة.

وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت حيث تواكبت حركة إدارة المخاطر في مجتمع الأعمال مع حدوث إعادة تقويم لمناهج كليات الأعمال في أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة لأخرى،وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغيير اسمها إلى مجموعة إدارة المخاطر والتأمين عام 1975م ،كان التغيير إشارة إلى أن تحولا ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها" إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر،بالإضافة إلى أن قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي إلى برنامج عام 1973 م،وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر"لأنه في الواقع كثير من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال وتطبيقها فيه.[2]

الفرع الثاني:مفهوم إدارة المخاطروأهدافها

1- مفهوم إدارة المخاطر

يتعدد مفهوم إدارة المخاطر إلى أكثر من مفهوم وهذا حسب الكتاب والمفكرين والجمعيات ومن خلال

هذه التعارف نذكر تعريفين أو ثلاث تعارف منها:

[1] عصماني عبد القادر،أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية ،الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية سطيف،،جامعة فرحات عباس.2009،ص04.

[2] -طارق حماد،إدارة المخاطر مرجع سابق الذكر،50.

التعريف الأول:عرف **William and Henze** إدارة المخاطر على أنها:تقليل الآثار السلبية للمخاطرة إلى الحد الأدنى بأقل تكلفة ممكنة من خلال التعرف عليها وقياسها والسيطرة عليها.

"وأنه عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحثة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى".[1]

التعريف الثاني: وقد عرفت لجنة (COSO) إدارة المخاطر على أنها " تحديد وتحليل والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الايرادية للمشروع."[2]

التعريف الثالث:عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) إدارة المخاطر على أنها " هيكل متناسق،وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على انجاز الأهداف".[3]

ومن خلال هذه التعارف نستنتج أن" إدارة المخاطر هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذالك بهدف ضمان ما يلي:

- فهم المخاطر .

- أن المخاطر ضمن الإطار الموافق من قبل مجلس الإدارة.

- أن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية .

- أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة المخاطر.

- أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.

- أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم .

- أن حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة منسجمة مع مستوى المخاطر.[4]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن:

- إدارة المخاطر لا تعني تجنب المخاطر فقط،فنشاطاتها ينبغي أن تتضمن أصول المساهمين وعوائدهم.
- المفهوم الحقيقي لإدارة المخاطر هو تنفيذ معايير الأمان في المؤسسات أو الشركات في حالة الطوارئ

---

[1]- حماد طارق عبد العال،إدارة المخاطر(أفراد ،إدارات ،شركات ،مصارف)،ط1،الإسكندرية،مصر،الدار الجامعية 2009،ص146.

3- عبد الرءوف أحمد علي محمد،إدارة المخاطر والأزمات،ط1،الإسكندرية،مصر،مكتبة الوفاء القانونية، ،2016،ص31.

4- أحمد حلمي جمعة،المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث،عمان،الأردن،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،ص96.

[4]-أسامة عزمي سلام – شقيري نوري موسى،إدارة المخاطر والتأمين،ط1، دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،2007،ص55.

أو في حالة خسارة مواردها.

- إدارة المخاطر عملية مستمرة ومتواصلة يتم فيها تحليل المخاطر التي تواجه المؤسسة بصفة منتظمة.
- يمكن تحليل ومتابعة المخاطر في مجال مسؤوليات مدراء المصالح والفروع باستخدام أدوات وطرق مناسبة على مستوى الشركة.
- إدارة المخاطر هي عملية قياس أو تحديد أو تقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة أو يمكن أن تتعرض لها المؤسسة في المستقبل،ومن ثم تطوير الاستراتيجيات اللازمة للتعامل معها.

2- أهداف إدارة المخاطر

أي مؤسسة تسعى إلى تحقيق أهداف وكل وظيفة في المؤسسة تسعى إلى تحقيق أهدافها بشتى الطرق الممكنة وبالطبع كذالك إدارة المخاطر تسعى إلى تحقيق أهدافها سواء كانت هذه الأهداف ،أهداف رئيسية أو أهداف فرعية يمكن من خلالها تحقيق نتائجها ويمكن توضيح هذه الأهداف كالتالي:[1]

أ-أهداف أساسية:

1- التخفيف من تأثير المخاطر.

2- تقليل التكلفة إلى الحد الأدنى.

ب-أهداف فرعية:

1- الفهم الكامل للمخاطر المحيطة بالمؤسسة والاطمئنان أنها ضمن الحدود المقبولة والموافقة عليها.

2- التوصل إلى أنسب وسيلة للسيطرة على الخطر وتقليل تكلفة التعامل بناءا على أسس علمية وعملية.

3- حماية الموظفين من الإصابات الخطيرة والوفاة.

ولكن هناك تركز عليها إدارة المخاطر بدرجة كبيرة من الأهداف الأخرى كالبقاء والاستمرارية واستقرار الأرباح وتقليل القلق وتعظيم القيمة.

1- البقاء والاستمرارية:

من الواضح أنه أيا تكون أهداف المؤسسة،فإنها يمكن أن تتحقق فقط إذا ظلت المؤسسة موجودة وفقط أما إذا دمر وجود المؤسسة فلا يمكن تحقيق أية أهداف.

إذا فالهدف الأول لإدارة المخاطر هو البقاء وضمان الاستمرارية ووجود المؤسسة ككيان عامل الاقتصاد،وبهذا المعنى تكون الوظيفة الرئيسية لإدارة المخاطر،هي القيام بدور مساند في هرم أهداف المنظمة،إن الهدف الرئيسي

2- محمد رفيق المصري،التأمين وإدارة الخطر،دار زهران للنشر،القاهرة،1998،ص19.

لإدارة المخاطر ليس المساهمة بشكل مباشر في أهداف المؤسسة الأخرى مهما تكن،بل ضمان أن بلوغ هذه الأهداف الأخرى لن تمنعه الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحتة،ويعني إن الهدف إن هذا الهدف الأكثر أهمية ليس تقليل التكاليف إلى الحد الأدنى أو الإسهام في ربح المؤسسة.2

2- استقرار الأرباح:

بالإضافة إلى الهدف الرئيسي لإدارة هناك أهداف أخرى ثانوية لإدارة المخاطر ومن بين هذه الأهداف هو استقرار الأرباح والمكاسب.

تسهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للشركة بخفض التباينات في الدخل الذي ينتج الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى وهو هدف مرغوب في حد ذاته بالإضافة إلى ذالك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أيضا أن يساعد في التقليل من الضرائب على الأرباح مما يجعل العبء الضريبي طويل المدى للمنشأة سوف يكون أقل عندما تكون الأرباح مستقرة بمرور الوقت.

3- تقليل القلق:

يقصد بهدف تقليل التوتر الذي يشير له **Mehr&Hedges** انه هدف "النوم الهادئ ليلا" راحة البال التي من معرفة أنه قد تم وضع كافة التدابير اللازمة للتصدي للظروف المعاكسة فعندما تظل المؤسسة دون حماية ،ولا تعرف الإدارة ما إذا قد تم التصدي للظروف المعاكسة للمؤسسة أم لا،فإن عدم التأكد والقلق الذهني يمكن لهما أن يصرفا انتباه الإدارة عن الاعتبارات الأخرى وفي الحالات القصوى يمكن أن يكون للقلق الذي ينشأ من عدم التأكد بخصوص بقاء المنظمة تأثير ضار على صحة ورفاهية إدارة المنظمة،وأن القلق يستنزف طاقة هائلة هذه الطاقة التي تهدر يكون من الأجدر والأحسن أن توظف بشكل أكثر إنتاجية وجدوى في أمور أخرى،راحة البال التي تأتي من الأمان التي تمنحه إستراتيجية إدارة المخاطر جيدة التصميم والتنفيذ يسمح للمديرين بتوجيه طاقاتهم نحو النمو والربحية.

4- تعظيم القيمة:

إن الهدف النهائي لإدارة المخاطر هو نفس الهدف النهائي للوظائف الأخرى لأي مؤسسة وهو تعظيم قيمة المنظمة ويرى **Neil dohtry** أن هدف الإدارة عموما وهدف المديرين اللذين فوضت لهم المسؤوليات (بما فيهم مدير المخاطر) هو تعظيم القيمة،لأن القيمة هي التي تعكس القيمة السوقية للأسهم العادية للمؤسسة،ووفقا لوجهة النظر هذه ينبغي تقييم قرارات إدارة المخاطر ووفقا لمعيار ما إذا كانت تسهم في تعظيم القيمة أم لا،فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي لأي مؤسسة وهو معيار معقول لتقييم قرارات المؤسسة إلا انه يعاب عليه

في الوقت نفسه أن هذا الهدف (تعظيم القيمة) وثيق الصلة أساسا بالشركات ذات الملكية العامة ذات الأسهم ذات التداول العام.[1]

المطلب الثالث:مهام إدارة المخاطر ومراحلها

الفرع الأول:مهام إدارة المخاطر

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول بصفة أساسية عن إدارة المخاطر وتحميل هذا الدور على المدراء الآخرين لتسيير المخاطر كل حسب نشاطه كما يمكن أن تكون وظيفة مستقلة عن المؤسسة متمثلة في قسم إدارة المخاطر والتي يترأسها مدير المخاطر بالإضافة إلى مساعدين آخرين في ذالك يملكون مؤهلات ومهارات خاصة هذا بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم ويمكن إبراز هذه المهام فيما يلي:

-وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر داخليا لوحدات العمل ،والعمل على إنشاء بيئة ملائمة.

- التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.

-بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة ،ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوضائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر.

-إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح.

-اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي.

- تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى.

- قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة.

- اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الفرد والمؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.[2]

الفرع الثاني:مراحل إدارة المخاطر

إن التدقيق الداخلي يجب أن يساعد المؤسسة بتميز وتقييم وعرض الخطر وكذالك المساهمة في تحسين إدارة المخاطر و أنظمة الرقابة حيث أكدت معايير التدقيق الداخلي تقييم ومراقبة نظام إدارة المخاطر المؤثر على المؤسسة والشكل التالي يبين مراحل إدارة المخاطر:

---

[1]- طارق حماد،عبد العال ،إدارة المخاطر،مرجع سابق الذكر،ص.ص:63.64.

1-خالد الوهيب الراوي ،إدارة المخاطر المالية ط1،عمان،الأردن،دار المسيرة للنشر والتوزيع،2011.ص15.

الشكل (2-2):مراحل إدارة المخاطر

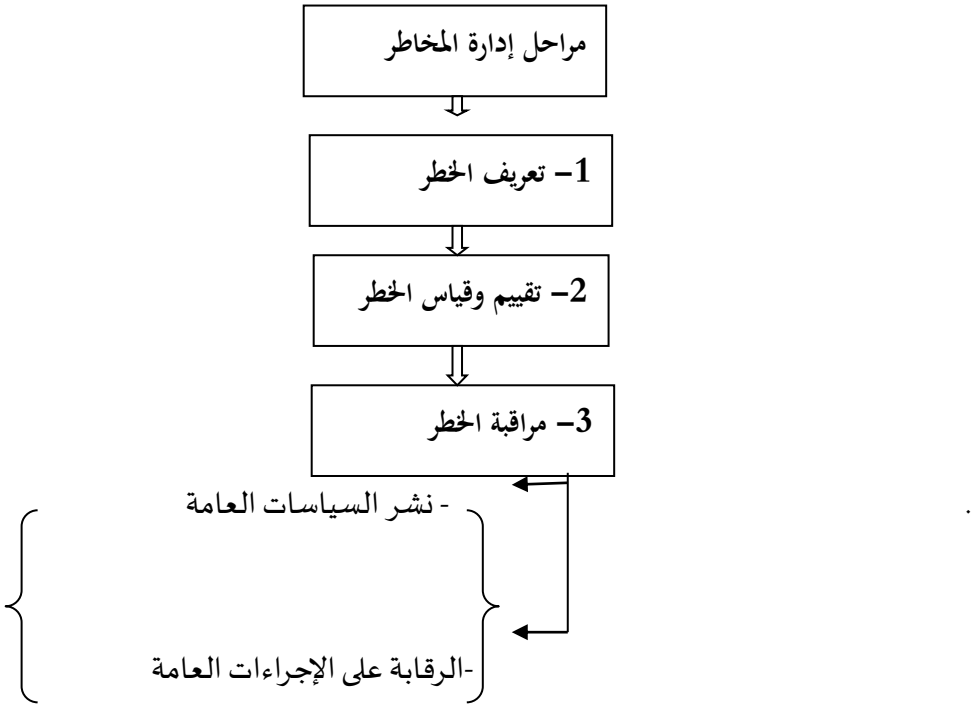

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:خلف عبد الله الوردات،**التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية**،ط1،عمان،الأردن،الوراق للنشر والتوزيع، 2006،ص209.

ويمكن تحليل هذا الشكل من خلال ما يلي:

-**تعريف الخطر:**تحديد الخطر يتضمن تعريف الأنشطة القابلة للتدقيق وتعريف عوامل الخطر ذات العلاقة والأهمية النسبية لها وعدد الملاحظات ودرجة إضافة قيمة للنشاط والتغيرات التي تحصل في النشاط الخاضع للتدقيق .

2- **تقييم وقياس المخاطر:**إن تقييم الخطر هو تعريف وتحليل الأخطار ذات العلاقة بإنجاز أهداف المنشأة بغرض تحديد كيفية مواجهة تلك،فالأخطار ليست متساوية فإمكانية حدوث بعضها أكثر من الآخر،ويختلف الخطر الكامن والخطر المرتبط بالمراقبة عن خطر الاكتشاف من حيث إن النوعين الأولين يتم تحديدهما داخل النشاط الخاضع للتدقيق.

3- مراقبة الخطر: تكون مراقبة الخطر عن طريق نشر السياسات العامة ونشر التفاصيل الخاصة بالخطر وكذالك إيضاحات المرشد وبعدها تأتي الرقابة على السياسات العامة إذا كانت طبقت أم لا و ما هي الإجراءات الواجب تطبيقها للتقليل من الخطر أو الحد منه.[1]

المطلب الرابع: المسؤوليات والوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر ومقوماتها

الفرع الأول: المسؤوليات والوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر

هناك العديد من المهام التي تتعلق بإدارة المخاطر من أجل ضمان سر الأداء في الاتجاه السليم وهذا حسب مسؤولية كل من مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي وكذالك التدقيق الخارجي للقيام بمسؤولياتهم تجاه المنشأة.

أولا: مجلس الإدارة[2]

بسبب المتاعب الكبيرة التي مرت بها العديد من الوحدات الاقتصادية فقد نادى المساهمون والأطراف الأخرى ذات العلاقة على ضرورة تحمل مجالس الإدارة لمسؤولياتهم بوضع استراتيجيات والخطط ودورات المتابعة والرقابة ،وقد وصف الكاتبان (**Monk &Minou**) مجلس الإدارة على أنه الرابط بين الأشخاص الذين يوفرون رأس المال والشخص الذي يستخدمونه لخلق قيمة للمنظمة و أشار الكاتبان إلى دور مجلس الإدارة بالآتي:

- مراجعة الاستراتيجيات الرئيسية للمنظمة والمصادقة عليها.
- مراقبة أعمال المدير التنفيذي.
- الإشراف على تنفيذ وتطوير إستراتيجية المنظمة.
- مراقبة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية.

ثانيا: التدقيق الداخلي

وضع معهد المدققين الداخليين تعريفا للتدقيق الداخلي أشار فيه إلى أنه نشاط مستقل وتأكيد موضوعي ذو طبيعة استشارية يهدف إلى إضافة قيمة للمنظمة وتحسين عملياتها ويساعد التدقيق الداخلي المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي لتقويم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وفعالية الرقابة وفعالية إدارة التحكم المؤسسي ويعتبر التدقيق الداخلي مفتاح أساسي من مفاتيح التحكم المؤسسي لذا بادر معهد المدققين الداخليين بتطوير معايير وميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي لمواجهة المتغيرات البيئية الجديدة التي حصلت نتيجة الانهيارات.

ثالثا: المدقق الخارجي

---

[1] - خلف عبد الله الوردات ،التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية،مرجع سبق ذكره ،بتصرف،ص ص209-210.

[2] - عبد الرءوف أحمد علي محمد،إدارة المخاطر والأزمات، مرجع سبق ذكره،ص240.

إن متطلبات التحكم المؤسسي تستدعي التعاون البناء بين إدارة الوحدة الاقتصادية وبين المدقق الخارجي وإن تتصف العلاقة بينهم بالشفافية من حيث تبادل المعلومات واستقلالية المدقق والأخذ بأراءه على محمل الجد عن تشخيص الأخطاء ومن إجراءات ضمان استقلالية المدقق لأجل حماية مصالح الأطراف المختلفة التي تتأثر بأداء المنظمة :أن يكون موظفو مكتب التدقيق ممن تنطبق عليهم معايير الرقابة على جودة الأداء من حيث الخبرة والكفاءة،يجب أن تخضع كافة أعمال مكتب التدقيق للإشراف الجيد على كافة مستوياته،وضع سياسة محددة للتوظيف في مكتب التدقيق،تنمية القدرات المهنية من خلال إجراءات وبرامج التعليم المستمر،ويسعى المدقق الخارجي إلى فهم إجراءات الرقابة الداخلية ليتمكن من الوصول إلى تقييم أولي حول نوعية هذه الإجراءات ومدى ملائمتها مع نوعية المخاطر التي تواجهها لذا فإن فحص الرقابة الداخلية من قبل المدقق الخارجي يحدد مدى قناعته بمخاطر الرقابة ومستواها.[1]

الفرع الثاني:المقومات الأساسية لإدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر لكل مؤسسة يجب أن تشمل على العناصر الأساسية:

1. **رقابة فعالة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا:**

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف إستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة وطبيعة مخاطرها ودرجة تحملها للمخاطر،ويجب تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

كذالك على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة المؤسسة وذالك لمراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات التي أقرها مجلس الإدارة كما أن عليها أن تحدد الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها كذالك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

2. **كفاية السياسات والحدود:**

على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في المؤسسة ،كذالك ضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذالك تحديد المخاطر،وقياسها وتخفيفها ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها،لذالك يجب تطبيق سياسات ملائمة وإجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة بما يتناسب مع نطاق ومدى طبيعة أنشطة المؤسسة.[2]

3. **كفاية رقابة المخاطروأنظمة المعلومات:**

[1] - عبد الرؤوف أحمد علي محمد،إدارة المخاطر والأزمات،مرجع سبق ذكره،ص 241-ص 242

[2] - الكراسنة إبراهيم،أطر أساسية ومعاصرة للمصارف وإدارة المخاطر،أبو ظبي،صندوق النقد العربي ، 2006،ص44.

إن الرقابة الفعالة للمخاطر تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة بالوقت المناسب حول أوضاع المؤسسة كما يجب أن تنسجم درجة تعقيد أنظمة المعلومات مع حجم المؤسسة ودرجة التقنية في نشاطاته ،مع إعداد تقارير إدارية تتعلق بنشاطات رقابة الخطر .[1]

4. كفاية أنظمة الضبط:

إن هيكل وتركيب أنظمة الضبط في المؤسسة يجب أن يكون حاسما بالنسبة لضمان حسن سير الأعمال على وجه العموم وعلى إدارة المخاطر على وجه الخصوص ،إن إنشاء واستمرار تطبيق أنظمة رقابة الضبط بما في ذالك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة المؤسسة وتعتبر وظيفة فصل الوظائف من الركائز الأساسية في موضوع إدارة المخاطر وفي حالة عدم وجود هذا الفصل فإن مصير المؤسسة سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل.[2]

المبحث الثاني:التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى المؤسسة الاقتصادية والتدقيق بصفة عامة والتدقيق الداخلي بصفة عامة وتناولنا في الفصل الثاني إلى المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وكيفية التعامل معها عن طريق إدارة المخاطر سنتعرض في هذا المبحث إلى العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر من خلال تقويم التدقيق الداخلي للمخاطر ومراحل تدقيق المخاطر.

المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في تقويم المخاطر

يتلخص دور التدقيق الداخلي في تقويم المخاطر من خلال علاقته بإدارة المخاطر ولا شك أن التدقيق الداخلي يلعب دورا محوريا في التعامل مع المخاطر حيث أشار معهد المدققين الداخلين IIA إلى أن تقييم وإدارة المخاطر يعتبر ضمن واجبات واختصاصات المدقق الداخلي حيث نص المعيار رقم 2110على:

-خان طارق أحمد حبيب –ترجمة أحمد – عثمان –سعد الله –رضا،إدارة المخاطر تحليل قضايا الصناعة المالية الإسلامية ،جدة،المصرف الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،2003.ص36.[1]

-الكراسنة إبراهيم ،أطر أساسية ومعاصرة للمصارف،مرجع سابق الذكر،ص46.[2]

"على المدير التنفيذي لدائرة التدقيق الداخلي عليه القيام بوضع للتدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة في تحديد أولويات أنشطة دائرة التدقيق الداخلي وبالتالي اتساقها مع الأهداف العامة للمؤسسة"حيث يجب على المدقق الداخلي أن يطور فهمه الخاص بخصوص المخاطر التي قد تمنع المؤسسة من تحقيق أهدافها،وأن يقوم بعد ذالك بإعداد خطة تحتوي كيفية مواجهة والتخفيف من أثار هذه المخاطر إن لم يكن بالإمكان تلاقيها نهائيا.

إن الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي مهم في تفعيل إدارة المخاطر،ويعد هذا الدور بمثابة ضمانات موضوعية تقدم إلى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر في المؤسسة،والتأكيد على أن مخاطر التدقيق تدار شكل مناسب،وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال،أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها وهي:[1]

-إعداد وتقييم الفحوصات الرقابية للوحدات.

-القيام بمراجعة مستقلة للوحدات للأنظمة في الوحدات للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة وتعمل بالشكل الصحيح.

المطلب الثاني:استعانة إدارة المخاطر بالتدقيق الداخلي

هنا ك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن لكلا الطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما وهذا يتطلب وضع سياسة لضمان تدفق البيانات والمعلومات بين كلا الطرفين.

فيجب على إدارة المخاطر أن تسمح للمدقق الداخلي بالمشاركة في اجتماعاتها مع الإدارة التي تهدف إلى وضع إستراتيجية لإدارة المخاطر في المؤسسة ،وينبغي أن تسمح له بالدخول إلى قاعدة البيانات الخاصة بها لتحقيق المشاركة وتقديم المشورة لإعداد نظام محكم لإدارة المخاطر في المؤسسة.

كما ينبغي على إدارة المخاطر المتطورة أن يكون لها نموذج خاص لعملياتها،أي بمثابة خارطة طريق تحدد الملامح الأساسية لعملية إدارة المخاطر في مراحلها المختلفة،وهذا النموذج يمثل إطار التعاون الملائم بينها وبين التدقيق

[1] -هادي التميمي،مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية،ط2،عمان،الأردن،دار وائل للنشر والتوزيع ،2004،ص215.

الداخلي،فعملية إدارة المخاطر تتألف من خمس مراحل تشغيلية
هي:التخطيط،التحديد،والتحليل،والضبط،والمراقبة.

فهذه المراحل التشغيلية الخمسة توفر إطار عمل إدارة المخاطر،حيث يتم الاستعانة بالمدقق الداخلي في جميع هذه المراحل،فكلاهما يعكس أنشطة الآخر لذالك قد يحدث تداخل،الأمر الذي يتطلب التنسيق بينهما.[1]

المطلب الثالث:تدقيق إدارة المخاطر

عملية تدقيق إدارة المخاطر هي عملية تدقيق تفصيلية ومنظمة لبرامج إدارة المخاطر مصممة لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات المؤسسة،وأن التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف مناسبة وما إذا كانت التدابير قد تم تنفيذها بشكل سليم،ورغم أن المتابعة والتدقيق عبارة عن عملية متواصلة يتم أداؤها دون انقطاع إلا أن برنامج إدارة المخاطر ينبغي إخضاعه لمراجعة من طرف المدقق الداخلي[2] والتي تتم عبر مراحل معينة التي سنتطرق لها في المطلب الموالي.

المطلب الرابع:مراحل تدقيق إدارة المخاطر

[1] -Pickttt .k.H.Spencer.Auditing the Risk Management Process. Johan Wiley .New York. P176.

[2] - حماد،طارق عبد العال ،إدارة المخاطر (أفراد ،إدارات،شركات،مصارف)،مرجع سابق الذكر،ص120.

سواء تم تقييم ومراجعة برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي أو بواسطة مدقق خارجي فإن العملية تشمل بوجه عام الخطوات التالية:

1- تدقيق أهداف وإجراءات إدارة المخاطر:

إن بداية عملية مراجعة إجراءات إدارة المخاطر التي تنتهجها المؤسسة ومعرفة أهداف البرنامج،وحتى لا يكون لدى المؤسسة سياسة إدارة المخاطر رسمية مكتوبة فإن تحليل الإجراءات ونمط الحماية يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعلا،وبعدما يتم التعرف على أهداف البرنامج يتم تقييمها لتقرير مدى مناسبتها للمؤسسة ويشمل هذا التقييم عموما مراجعة لموارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها والهدف هنا هو تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر،وعندما تكون أهداف تسيير المخاطر معيبة وقاصرة يتم صياغة أهداف جديدة وعرضها على الإدارة للموافقة عليها،في حالة وجود تناقض أو تعارض بين التطبيق والسياسة ينبغي التوافق بين الطرفين،إما بتغيير الأهداف أو تغيير أسلوب المؤسسة في التعامل مع مخاطرها وفي تلك الأحوال تكون الأهداف غير واضحة وفي هذه الحالة لا بد للمؤسسة تبني سياسة إدارة المخاطر رسمية.

2- التعرف على الأخطار التي تواجه المؤسسة:

بعد الانتهاء من تحديد الأهداف تكون الخطوة التالية هي التعرف على أخطار المؤسسة الحالية والتقنيات المستخدمة في التعرف على المخاطر في مراجعة إدارة المخاطر هي في جوهرها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر من عملية إدارة المخاطر وهي تعمل بمثابة عملية مراجعة لإجراءات التعرف التي طبقت في الماضي،وفي حالة إغفال وتجاهل الأخطار الرئيسية ينبغي على التدقيق الداخلي أن يتعرف على المقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها بأنسب الطرق والبدائل في حالة عدم كفاية التصدي لتعرض تم التعرف عليه سابقا ينبغي التوصية بالتدابير التصحيحية.[1]

3- تقييم قرارات التعامل مع أي خطر:

بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة وقياسها يدرس المدقق الداخلي المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة وينبغي أن تشمل هذه الخطورة مراجعة تعامل المؤسسة مع المخاطر كاستخدام،تفادي،تقليل المخاطر،كما ينبغي أن تدرس أيضا ما إذا كان أي من المخاطر المحتفظ بها يجب أن يتحول أو يحتفظ بها.

4 – تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة:

[1]-Katherine J.Mach.Simon K.Allen. Auditing .Risk Assessment and Risk Management Processes. The Professional Practices Framework For Internal Auditing .US.2003.P143.

تأتي الخطوة التالية وهي تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للمخاطر والتحقق من أن القرار قد تم تنفيذه على أكمل وجه،كما تشمل هذه الخطوة أيضا مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة.

وقد نصت المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في هذا الصدد في المعيار رقم **2120** الخاص بإدارة المخاطر على ما يلي:

-يجب أن على وحدة التدقيق الداخلي تقييم فعالية إدارة المخاطر وكذا المساهمة في تطوير إجراءات إدارة المخاطر.

- يقع على عاتق التدقيق الداخلي تقييم التعرض للمخاطر المتعلقة بحكومة المؤسسات وتشمل كافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة من خلال الآتي:

- تقييم موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية.

- تقييم فعالية وكفاءة العمليات.

- تقييم مدى حماية الأصول.

المبحث الثالث:المدقق الداخلي وإدارة المخاطر

بعدما تطرقنا في المبحث الثاني عن إدارة المخاطر ومدى استعانتها بالتدقيق الداخلي وكيفية تدقيقها وما هي المراحل الواجبة لتدقيقها سنتطرق في هذا المبحث إلى المدقق الداخلي ووجباته تجاه إدارة المخاطر والعلاقة بينه وبين المدقق الخارجي واستقلالياته عند قيامه بأنشطة إدارة المخاطر.

المطلب الأول: العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي

مما لا شك فيه أن هناك عدة مدققين في مجال مهنة التدقيق ولكن نحن هنا بصدد التطرق إلى المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من خلال توضيح الفرق بينهما ونريد توضيح هذا الفرق في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-2):توضيح الفرق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي

المجالات	المـدقـــق الداخـــلي	المـدقـــق الخارجـــــي

1- الهدف	-خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفء ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة ويكون الهدف كشف ومنع الأخطاء والانحراف عن السياسات الموضوعية.	-خدمة الملاك عن طريق إبداء رأي فني محايد بعدالة القوائم المالية،بينما اكتشاف الأخطاء هدف ثانوي.
2- نوعية القائم	- موظف داخل الهيئة التنظيمية للمؤسسة ويعين بواسطة الإدارة.	-شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة يعين بواسطة الملاك.
3- درجة الاستقلال	- يتمتع باستقلال جزئي فهو مستقل عن بعض الإدارات،مثل إدارة الحسابات المالية،ولكن يخدم رغبات وحاجات الإدارات جميعها.	-يتمتع باستقلال كامل من الإدارة في عملية الفحص والتقييم وإبداء الرأي.
4- المسؤولية	- مسؤول أمام الإدارة،ومن ثم يقدم تقريره بنتائج الفحص والدراسة إلى المستويات الإدارية العليا.	-مسؤول أمام الملاك،ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص ورأيه الفني في القوائم المالية إليهم.

المصدر:حسين أحمد دحدوح-حسين يوسف القاضي،**مراجعة الحسابات المتقدمة – الإطار النظري والإجراءات العملية،الجزء الأول**،ط1،عمان،الأردن،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2009،ص:53.

ومن خلال هذا الجدول استنتجنا بأن المدقق الداخلي هو شخص مهني موظف من قبل الإدارة ومستقل جزئيا حيث أن الإدارة هي التي تحدد نطاق عمله بمقدار المسؤوليات التي تعهد للتدقيق الداخلي يكون نطاق العمل أما عن توقيت التدقيق فيتم الفحص بشكل مستمر على مدار السنة المالية.

أما فيما يخص المدقق الخارجي فهو شخص مهني مستقل يعمل حسب أمر التعيين والأعراف السائدة والمعايير المهنية وما تنص عليه القوانين والأنظمة أما فيما يخص توقيت العمل فيتم الفحص غالبا مرة واحدة نهاية السنة المالية وقد يكون أحيانا خلال فترات متقطعة من السنة.[1]

المطلب الثاني:صفات المدقق الداخلي

1-بتصرف بالاعتماد على المرجع السابق حسين أحمد دحدوح- حسين يوسف قاضي،مراجعة الحسابات المتقدمة،الإطار النظري والإجراءات العملية،ص:53.

كما تطرقنا في المطلب السابق عن المدقق الداخلي والفرق بينه وبين المدقق الداخلي سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم الصفات والمبادئ التي يتوجب أن تكون في المدقق الداخلي وهذا لكي يقوم بأداء عمله على أكمل وجه تجاه المؤسسة كما تعتبر الصفات من أخلاقيات المهنة ونذكر هذه الصفات والأخلاقيات على النحو الآتي:

1- الاستقلالية:

استقلالية المدقق الداخلي من شأنها إرساء دعائم الثقة،وهو ما يشكل الأساس للاعتماد على أرائه وأحكامه وتتمثل قواعد الاستقلالية في:

- أداء مهامه بنزاهة وحرص وشعور بالمسؤولية؛
- الالتزام بالقوانين المعمول بها ومراعاة الإفصاح عما يتوفر له من معلومات وفقا للقوانين المعمول بها وأصول المهنة؛
- ألا يتعمد أن يكون طرفا في أي نشاط غير مشروع أو يقوم بأي أفعال أو تصرفات تسيء إلى مهنة التدقيق الداخلي أو إلى المؤسسة التي يعمل لصالحها؛
- أن يراعي ويساهم في تحقيق الأهداف المشروعة والسليمة للمؤسسة التي يعمل لصالحها.[1]

2- الموضوعية:

يجب على المدقق الداخلي مراعاة أعلى مستويات الموضوعية في جمع وتقييم وتبليغ المعلومات المتعلقة بالنشاط أو العمل الذي يكون بصدد بفحصه،كما عليه مراعاة التقييم المتوازن لكل الظروف ذات الصلة وألا يتأثر بمصالحه الشخصية أو بآراء أو تأثيرات الآخرين،وتتمثل قواعد الموضوعية في:

- ألا يشارك في أي نشاط أو علاقة تسيء إلى تقييمه المحايد،وذالك بعدم المشاركة في الأنشطة أو العلاقات التي قد تتعارض مع مصالح المؤسسة التي يعمل لصالحها؛
- ألا يقبل أي شيء من شأنه أن يسيء أو يتوقع أن يسيء إلى تقديره المهني؛
- أن يفصح عن كافة الحقائق والتي قد يكون عدم الإفصاح عنها تحريفا أو تشويها لتقاريره حول الأنشطة التي تجري مراجعتها.

[1] -https//na.theiia.org/standards-guidance/mandatory-guidance/pages/code-of ethics. Aspx 21/01/2015 15:00

3- السّرية:

على المدقق الداخلي احترام قيمة وملكية المعلومات التي يتلقاها أو يطّلع عليها،وعليه ألا يفصح عنها للأطراف غير المعنية إلا بإذن من الإدارة العليا ما لم يكن هناك إلزام قانوني أو مهني يجبره على ذالك وتتمثل قواعد السرية في:

- يجب أن يكون حذرا في استخدام المعلومات التي يحصل عليها في سياق أداء عمله؛
- عدم استخدام تلك المعلومات لأجل أي منفعة شخصية،أو على نحو من شأنه مخالفة القوانين أو الإساءة لمشروعية وأخلاقية أهداف المؤسسة التي يعمل لصالحها.

4- الكفاءة:

على المدقق الداخلي استخدام المهارات والخبرات اللازمة في أداء خدمات التدقيق الداخلي،وتتمثل قواعد الكفاءة في:

- ألا يؤدي سوى الخدمات التي تكون لديه المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة لها؛
- أن يؤدي خدمات التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي؛
- أن يعمل باستمرار على تحسين مهاراته وجودة الخدمات التي يؤديها.

5- النزاهة:

تعتبر نزاهة المدقق الداخلي أساس الثقة والمصداقية عن الأحكام والقرارات التي يصدرها،وبالتالي يجب عليه أن يتحلى بالنزاهة والشفافية عند القيام بجميع أعمال التدقيق ،كما يجب أن تصاحبه هذه النزاهة خلال جميع مراحل عملية التدقيق.[1]

6-الحياد:

على المدقق الداخلي أداء مهامه بكل أمانة ودقة وحياد،كما يجب أن تكون التقارير المعدة من قبله كاملة،واضحة،دقيقة،ومقدمة في الوقت المناسب،وكي تكون عملية التدقيق الداخلي حيادية وموضوعية يجب

[1] -Jaques Renard. Audit interne .ce que fait débat .Maxima édition. Paris. France.2003.P.P : 238-239.

أن تكون مستقلة،سواء من ناحية تنظيم الأنشطة أو من ناحية التبعية بحيث يجب أن تكون تابعة مباشرة إلى مجلس الإدارة أو الإدارة العليا.[1]

المطلب الثالث:استقلالية المدقق الداخلي عند قيامه بأنشطة تتعلق بإدارة المخاطر

يعتبر المدقق الداخلي أحد أركان نظام الرقابة الداخلية في المنشاة فهو يعمل على خدمة الإدارة للتأكد من تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر،لذا يجب المحافظة على استقلاليته من خلال الأمور التالية:

- ينبغي المعرفة بأن إدارة المخاطر تقع على عاتق الإدارة وليست من مسؤوليات المدقق.
- أن يتم توثيق طبيعة مسؤوليات التدقيق الداخلي ومهامه في ميثاق التدقيق الداخلي ويتم اعتمادها من قبل لجنة التدقيق,
- يجب أن يتجنب المدقق الداخلي القيام بإدارة أي من المخاطر لمصلحة الإدارة.
- يجب على المدقق الداخلي ألا يتخذ قرارات بشأن إدارة المخاطر إنما عليه أن يقدم النصائح،لدعم قرارات الإدارة المناسبة وتحدي قرارات الإدارة غير المناسبة.
- ينبغي على المدقق الداخلي تجنب تقديم ضمانات موضوعية بشأن أي جزء من عملية إدارة المخاطر كان مسئولا عنها أو شارك بالإشراف عليها.
- يجب على المدقق الداخلي أن يبين أن المهام الموكلة إليه بشأن إدارة المخاطر هي مهام استشارية وليست تنفيذية.

المطلب الرابع:التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر

بعد تحديد المخاطر من قبل الجهات المختصة تم مناقشتها مع مدير المخاطر في المنشأة،الذي بدوره يقوم بعرضها على الإدارة التنفيذية للمنشأة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها وإدارتها بشكل يضمن تحقيق أهداف المنشأة،حيث يتم التنسيق بين مدير المخاطر والمدقق الداخلي لأخذ توصياته بشأن المخاطر،فتعد إدارة المخاطر مسؤولية مشتركة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر،فمهام إدارة المخاطر هي القيام بجميع العمليات التي من شأنها توفير إدارة شاملة للمخاطر التي تتعرض لها المنشأة،أما المدقق الداخلي فتتمثل وظيفته في التحقق من التوصيات التي تم وضعها من شأن إدارة المخاطر وبذالك التعاون يمكن الحصول على إدارة جيدة للمخاطر.[2]

[1] Claude Peinte. Audit de système de mangement .l'exits édition .paris France 2013.P38.

[2] - الخطيب سمير،قياس وإدارة المخاطر في البنوك،ط1،الإسكندرية مصر،منشأة المعارف 2005،ص06.

خاتمة الفصل

استنتجنا من هذا الفصل بأن التدقيق الداخلي أهمية كبيرة بالنسبة لإدارة المخاطر بحيث يساعدها في كشف المخاطر وذالك عن طريق تدقيق المخاطر كما يساعدها في إيجاد حلول ممكنة للتقليل من هذه المخاطر عن طريق المدقق الداخلي بحيث يساهم هذا الأخير في إتباع سياسات والالتزام بالقوانين والأنظمة،فوظيفة التدقيق الداخلي هي تقديم المشورة لكل من الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر فكلتا الوظيفتين يكمل بعضها بعض مع الحفاظ على استقلالية كل منهما،فإدارة المخاطر تستعين بإدارة التدقيق الداخلي في مراحل عملها المخلفة لما لها من خبرة في تقييم وتحليل المخاطر،وكذالك المدقق الداخلي يستعين بإدارة في كثير من العمليات المتعلقة بأدائه.

الفـــــــــــــصل التطبيقي:

دراسة حالة حول مؤسسة أغذية الأنعام

GAO-ORAVIO

مقدمة الفصل

بعدما تطرقنا في الفصلين السابقين إلى الجانب النظري المتعلق بالتدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر،لابد الآن من دراسة تطبيقية من شأنها أن تساعدنا على تحديد وإبراز مدى مطابقة موضوع بحثنا من الواقع المعيشي داخل المؤسسات الجزائرية،وهذا من خلال إسقاط دراستنا على عينة من هذه المؤسسات والمتمثلة في مؤسسة أغذية الأنعام مستغانم حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول:تقديم المؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثاني:نشاط المؤسسة وتقرير المدقق الداخلي

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

في هذا المبحث سنتطرق إلى نشأة المؤسسة والهيكل التنظيمي لها كما سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم مصالح المؤسسة والدور الذي تقوم به الدوائر الموجودة بها.

المطلب الأول:نشأة المؤسسة وتطورها

الديوان الوطني القومي يعتبر من الوحدات ألاثني والثلاثين المورثة عن العهد الاستعماري والموزعة عبر الوطن.

تم تأسيس هذه الوحدة سنة 1952 م من طرف الشركة الإسبانية **"Makala"** ورممت من طرف الديوان القومي لأغذية الأنعام ب**1969/04/04م** وهذا تحت إشراف وزارة الفلاحة والصيد البحري بشكل مؤسسة عمومية ذات نشاط إنتاجي لأغذية الأنعام مركزها الرئيسي الجزائر العاصمة.

مرت هذه المؤسسة بعدة تحولات نتيجة الإصلاحات الاقتصادية ذات رأس مال إجمالي قدر ب**700000000**دج حيث أصبحت مؤسسة ذات تسيير لا مركزي وسميت ب **ONAB** حيث أدمجت فيها المؤسسات الثلاث **ORAVIO**و **OREVI**و **ORAC** حيث كانت هذه الشركات في حالة انهيار وإفلاس فقررت **ONAB** دمجهم ليصبحوا شركة ومنظمة واحدة تحت قيادتها حيث ساهمت برأس مال قدره **80%** والشركات الثلاث الأخرى ساهمت ب **20 %** من رأس مال وكان هذا كله بتاريخ ماي **1998** وحولت إلى:

- **ORAVIO** إلى **GAO** وتقع في ناحية الغرب؛
- **ORAEVI** إلى **GAE** وتقع في ناحية الشرق؛
- **ORAC** إلى **GAC** وتقع هذه الأخرى في الوسط.

وكل هذه النواحي تتعامل مع المديرية المركزية (الشركة القابضة: **ONAB**).

الوحدة **UAB** محل الدراسة هي مجمع تربية الدواجن للغرب **GAO-ORAVIO**والذي أنشأ ب**1998/10/19**برأس مال قدره **7000000000**دج وارتفع إلى **703000000**دج مقرها مستغانم وتوظف حاليا **144**عاملا.

يقتصر عمل الوحدة على الإنتاج والبيع والمديرية تابعة للمؤسسة الأم **ORAVIO** المتواجدة بصلامندر،مستغانم وتعتبر السلطة المشرفة عليها كما أنها المسؤولة والمتحكمة بالأسعار وكذا المصدرة للأوامر في إنتاج منتوج أو تغييره وهي مسؤولة عن سير الوحدة محل الدراسة ومعالجة أي طوارئ كما أنها تتحمل نتيجة السنة.هذه الوحدة تنتمي إلى الغرب وتضم سبع وحدات فرعية:وهران،مستغانم،تلمسان،سيدي بلعباس،تيارت،بشار،البيض،وستة مراكز لتربية الدواجن بشكل شركات والتعامل يكون مع بعضها البعض وهذا لسد حاجاتها الضرورية والتبادل المشترك للمواد الأولية.

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تعريف التنظيم:تعني كلمة التنظيم التحديد وهو يشكل الإطار الذي يجب أن تعمل المؤسسة ضمنه ويمكن تعيين الجهات المعنية به فيما يلي:

- المدير العام والمساعدون:مهامهم وضع الأهداف والسياسات.
- رؤساء الإدارة والمصالح:وظيفتهم تنحصر ضمن تطبيق تلك القرارات الخاصة بإنجاز الأهداف والسياسات المسطرة.
- الهيكل التنظيمي:هو مخطط يمثل مجموع هياكل المؤسسة الموجودة بين مختلف المصالح كما أنه أحسن وسيلة للإعلام الداخلي لأنه يقوم بترتيب وضعية كل عامل في المؤسسة ويبين معظم المهام المؤداة من طرف المصالح والأشخاص فهو يلعب دورا هاما في المؤسسة ويمتاز بسرعة التنفيذ وبالبساطة والسهولة.
- الهيكل الخاص بالوحدة:تحتوي المديرية العامة للوحدة على مراقب المصالح ومراقب الميزانية وأمانة المدير وتتكون هذه الأخيرة إلى ستة دوائر وتتفرع بدورها إلى مصالح كما هو مبين في الهيكل الآتي:

الشكل رقم (1-3): الهيكل التنظيمي للمؤسسة

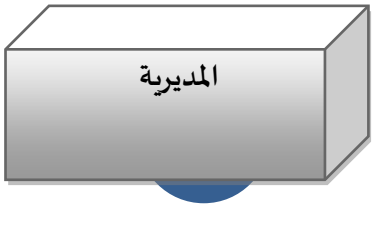

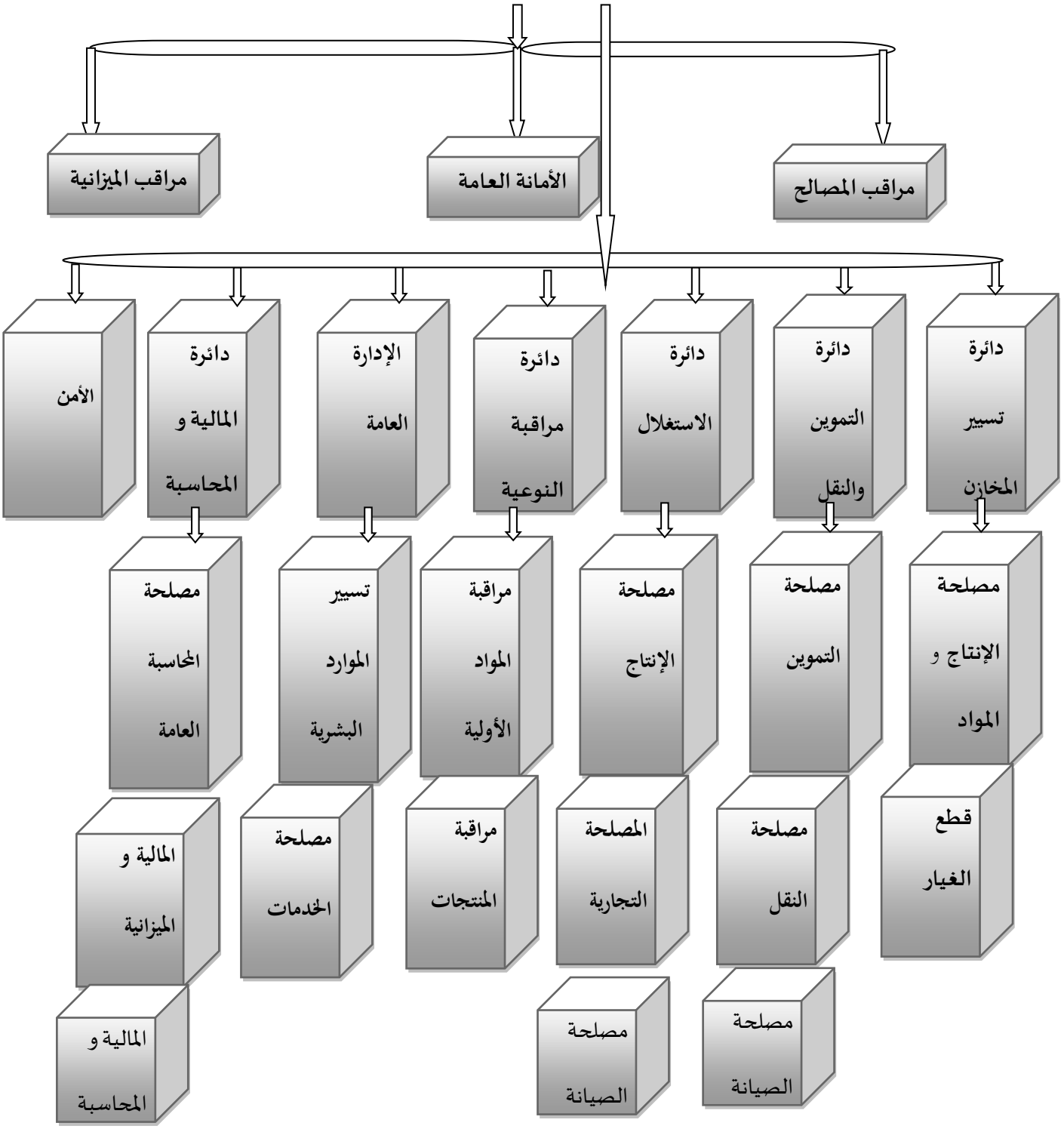

المطلب الثالث:الدراسة النظرية للدوائر

I. **دائرة تسيير المخزون:**تحتوي على مصلحتين هما:

أ/مصلحة الإنتاج التام والمواد الأولية:

1-مخازن المواد الأولية:تخزن في هذه الأخيرة جميع المواد التي تم شرائها من طرف المؤسسة مثل:الذرى،القمح،الصوجا...الخ وعند اقتراب نفاذ هذه المواد تقوم مصلحة التخزين بإعداد طلب لشراء الكمية اللازمة وتقوم مصلحة التموين بشراء الكمية المطلوبة.

ملاحظة:لا يقل مخزون الأمان في هذه المؤسسة عن **1000** طن من الذرى و**7000** طن من الصوجا.

2-مخازن المواد التامة:تخزن فيها المنتجات التامة المتمثلة في أغذية للدواجن والأبقار وتقوم هذه المصلحة بإخراج المنتجات تامة الصنع بناءا على طلب من المصلحة التجارية وهذا مع إعداد وصل الخروج وتسلم نسخة منه لكل من مصلحة المحاسبة العامة ومحاسبة المواد ومصلحة التوزيع ومصلحة التخزين.

ب/مصلحة قطع الغيار:

تقوم هذه المصلحة بتخزين الغيار بمستحقات المؤسسة وعند الحاجة إليها ترسل إذن طلب إلى المصلحة التجارية.

II. **دائرة التموين والنقل:**وتتفرع إلى ثلاث مصالح

مصلحة التموين:ويقصد بها تغطية حاجات المؤسسة من المواد الأولية في حالة نقصها فيحرر طلب من رئيس المصلحة بشراء المادة اللازمة حيث يكون مقيد هذا الطلب بالكمية والنوعية اللازمة من المادة المراد شرائها

مصلحة النقل:تتكلف هذه المصلحة بنقل المنتجات التامة إلى الزبائن في طلبوا ذالك ونقل المادة الأولية من الموردين.

مصلحة الصيانة:دورها صيانة وسائل النقل والمحافظة عليها في استخدامها أقصى مدة ممكنة.

III. **دائرة الاستغلال:**تتكون من ثلاث مصالح وكل مصلحة مرتبطة بالأخرى:

1- **مصلحة الإنتاج:**تصنع في هذه المصلحة أغذية للأنعام والدواجن حسب الكمية والنوعية المطلوبة من الزبائن.

- كلما كان نقص في المادة الأولية قامت المصلحة بإرسال طلب لمصلحة تسيير المخازن تعتن عن نقصها لتلبي هذه المصلحة الأخيرة طلبها وتسدد حاجاتها بشرائها للمادة الأولية.

2- **المصلحة التجارية:**وظيفتها بيع المنتجات التامة حيث تأخذ من الزبون الشيك وإذا طلب وتسلمه وصل السحب حيث يتوجه الزبون إلى مصلحة الإنتاج ويتم تسجيل كل المعلومات الخاصة بالزبون والنوع المراد شرائه مع الكمية و...الخ ثم بعدها يتوجه إلى مصلحة تسيير المخزون وتسلمه هذه الأخيرة وصل تسليم وإذا بإخراج المشتريات التي قام بشرائها ثم يعود الزبون إلى المصلحة التجارية ليسلمها وصل الإخراج وتعطيه بدورها الفاتورة شرط أن تكون فيها كل المعلومات الخاصة بالمنتوج المشترى وتقدم منها نسخة إلى المحاسبة العامة قصد تسجيلها.

3-مصلحة الصيانة:يتم فيها صيانة تجهيزات الإنتاج والمحركات الكهربائية ...الخ تقوم هذه المصلحة برفع تقارير شهرية إلى مصلحة المحاسبة تتضمن تكاليف الشراء لقطع الغيار وتكلفة اليد العاملة ومصاريف إدخال تغيرات على الآلات.

IV. دائرة مراقبة النوعية:

مهمتها التأكد من جودة المواد الأولية الداخلة للمؤسسة والمنتجات التامة أثناء عملية الإنتاج وبعدها.

الإدارة العامة:

تحتوي على قسم الشؤون الاجتماعية وعلى مصلحتين هما :تسيير الموارد البشرية ومصلحة الخدمات أما وظيفتها فتتمثل في تسيير ملفات المستخدمين وتحضير سجلات الأجور والعلاوات والإنذارات وملفات التقاعد والضمان الاجتماعي وكذالك دفع الاشتراكات والمنح العائلية كما تقوم بتسجيل حوادث العمل والأمراض المهنية والعطل السنوية المستحقة

V. دائرة المالية والمحاسبة:تتكون من ثلاث مصالح وهي:

1-مصلحة المحاسبة العامة:وتشمل أقسام ثلاث:

أ- قسم الموردين:يتم على مستوى هذا القسم استقبال فواتير الشراء من قبل المصالح المعينة للوحدة مثل:مصلحة التموين وتكون مصحوبة بإذن الطلب وإذن الاستلام وتراقب هذه الوثائق من طرف رئيس المصلحة وبعد التأكد منها يمضيها وتسجل في اليومية الخاصة بالمشتريات ثم تسلم من هذه الوثائق نسخ إلى مصلحة المالية والميزانية أين تسدد فيه قيمة المبالغ.

ب-قسم الزبائن:ترسل نسخ الفواتير مرفقة بإذن الإخراج وإذن الاستلام إلى مصلحة المحاسبة العامة من طرف المصلحة التجارية أين يقوم المحاسب بمراقبتها وتسجيلها في اليومية بالزبون وفي آخر المطاف تسلم إلى المصلحة المالية والميزانية للتحصيل.

ج- قسم الأجرة:تقوم مصلحة الموارد البشرية كل شهر بوضع مذكرة الأجور الخاصة بالعمال التي تحول من مصلحة المحاسبة العامة وتراجع من طرف المحاسب ثم تسجل في اليومية.

2-**مصلحة المالية والميزانية:**تحتوي على قسمين هما:

أ-قسم خاص بالبنك:يستقبل شيكات الزبائن وتسجل في دفاتر الإيرادات والنفقات وتوجه إلى مصلحة التوزيع التي تقوم بتجميعه وبعد تسجيلها في دفتر النفقات والإيرادات وفي الأخير ترسل إلى البنك يكون هناك اتصال شهري بين المصلحة والبنك لاستخراج الكشف البنكي للمؤسسة لتأكد من صحة تسجيلاتها الدفترية

ب-قسم خاص بالصندوق:لابد أن يحتوي على مبلغ احتياطي قدره **5000** د ج وهذا لدفع أجور المتمرنين تسديد ثمن شراء الطوابع ويستعمل أيضا لشراء قطع الغيار التي لا يزيد سعرها عن **1500** د ج ويجب أن تكون المديرية العامة على علم بالوضعية المالية أسبوعيا

3- مصلحة محاسبة المادة:يقتصر عمل هذه الأخيرة على حساب كلفة الشراء المادة الأولية وسعر التكلفة.

VI. **الأمن:**من مهمته مراقبة المؤسسة و السهر على حماية الممتلكات العمومية من أي استهداف داخلي أو خارجي.

المبحث الثاني:نشاط المؤسسة وتقرير المدقق الداخلي

في هذا المبحث تطرقنا إلى أهم النشاطات الضرورية للمؤسسة،وما تلعبه من دور لتحقيق أهدافها من خلال أداء مهامها بشكل يليق بالزبائن والبيئة التي تعمل فيها،وما هو دور المدقق الداخلي في ذالك من خلال اكتشاف الأخطاء وإبراز أهم المخاطر المحيطة بها.

المطلب الأول:نشاط المؤسسة ومراحل الإنتاج فيها

1- نشاط المؤسسة ومهامها

- **نشاط المؤسسة:**

تسهر المؤسسة على تنفيذ مصلحتين مهمتين هما:مصلحة البيع ومصلحة الإنتاج التي يتم فيها تطبيق برنامج الإنتاج الذي يتضمن تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة على عكس الأولى التي من خلال ضمان السير الحسن للمنتجات وتوزيعها على عملائها من الزبائن،خواص،المؤسسات العمومية،تعاونيات...الخ.

- **مهام المؤسسة:**

في إطار مساعدة التعاونيات المتخصصة في تربية الدواجن وتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها المؤسسة وفي ميدان تطوير وإشهار نوعية الإنتاج قامت المؤسسة بالمهام التالية:

- توفير المواد البيطرية الخاصة بالدواجن؛
- توفير عوامل الإنتاج(العتاد) للتعاونيات؛
- تسويق وجمع عوامل الإنتاج؛
- إنتاج وتسويق اللحوم بجميع أنواعها؛
- نشر مشتقات تربية الدواجن؛
- مساهمة المؤسسة في الإشهار وتربية الدواجن وإشعال البحوث إلى جانب منظمات مختصة في هذا النظام؛
- مسؤولة عن السير الحسن للوحدات التابعة لها.

2- مراحل عملية الإنتاج في المجمع:

1- 2- المواد الأولية الأساسية:

أ- فيما يخص عملية إنتاج البيض واللحوم فإن الشركة تستورد الكتاكيت المنتجة للدجاج الموجه لهذا الغرض نظرا لنقص التكنولوجيا الحديثة(هذه الكتاكيت تعتبر المادة الأولية في عملية الإنتاج).

ب- فيما يخص عملية إنتاج الأغذية،على الشركة أن تتحصل على احتياجاتها من المواد الأولية وأهم مورديها:

- الذرة والسوجا: ميناء وهران (الاستيراد من الخارج بنسبة **90%**)؛
- النخالة: المؤسسة الوطنية للحبوب ومشتقاته مستغانم؛
- الأدوية والفيتامينات:مركب الأدوية والفيتامينات بتليلات؛
- الكلس:المؤسسة الوطنية للملح(**enasef**)؛
- الملح والملح الرطب:المؤسسة للملح(**enasel**)؛
- الأكياس (**sac à papier**)المؤسسة الوطنية للورق المقوى (**enapac**).

2-2عملية الإنتاج في وحدات التربية:

تنتج هذه المجموعة من الأغذية وهي:

- أغذية الدجاج المنتج(**poulette reproductrice**)؛
- أغذية الدجاج المنتج للبيض(**poulette pondeuse**)؛
- أغذية الدجاج المنتج للحوم(**poulette chair**)؛
- أغذية أخرى(البقر الحلوب).

2-3- عملية الإنتاج في وحدات التربية:

تنقسم عملية الإنتاج إلى فرعين هما:فرع إنتاج اللحوم وفرع إنتاج البيض.

يمكن القول بأن الشركة لا زالت تابعة للخارج في عملية الإنتاج وذالك راجع لنقص الخبرة والتكنولوجيا في الحصول على كتاكيت التي تعتبر خطوة أولى وأساسية في عملية الإنتاج لكلا الفرعين.

- **فرع إنتاج اللحوم:**كخطوة أولى توجه الكتاكيت المستوردة إلى مركز التربية،أين يتم تربيتها لمدة **18**أسبوع ونحصل على الدجاج (ذكر،أنثى)يدعى الأبوين.
  - **المرحلة الأولى:**يوجه الدجاج إلى مركز التربية إنتاج اللحوم،حيث يمثل الذكور**10** %من المجموع الكلي بمعدل ديك واحد لكل **10**دجاجات،وذالك للحصول على بيض مخصب يوجه للتحضين،لهذا الدجاج المنتج للبيض المخصب يبقى في الخدمة لمدة **10**أشهر ثم يوجه إلى المنتج.
  - **المرحلة الثانية:**يوجه البيض المخصب لمدة **20**يوم أين يحصل على كتاكيت تدعى(**POUSSIN CHAIR**).
  - **المرحلة الثالثة:**توجه الكتاكيت إلى وحدة الدجاج المنتج للحوم،أين توضع في مراكز التغذية الخاصة لمدة **49** يوم،أين نحصل على دجاج للحوم البيضاء.

- **المرحلة الرابعة:**هي آخر مرحلة أين يوجه إلى المذبحة لنحصل على:
  - دجاج جاهز للاستهلاك.
  - منتجات معالجة(مرتدلة،كاشير).

- **فرع إنتاج البيض:**كذالك توجه الكتاكيت المستوردة والمخصصة لهذا الفرع إلى مركز التربية،أين تربى لمدة 18أسبوع لنحصل على دجاج (ذكر،أنثى).
  - **المرحلة الأولى:**في هذه المرحلة توضع ذكور وإناث الدجاج،بمعدل ديك واحد لكل **10** دجاجات لنحصل على بيض مخصب للتحضين،هذا الدجاج المنتج للبيض المخصب يبقى في الخدمة لمدة **12**شهر ثم يوجه إلى المذبح.
  - **المرحلة الثانية:**يتم حضن البيض المخصب لمدة**21**يوم،أين تحصل على كتاكيت تدعى بالكتاكيت الولودة.
  - **المرحلة الثالثة:**توجه الكتاكيت إلى وحدة الدجاج الجاهز لإنتاج البيض الخاص بالاستهلاك،أين تدوم تربيتها لمدة **18**أسبوع على دجاج بيض.
  - **المرحلة الرابعة:**يوضع هذا الدجاج في وحدة إنتاج البيض الموجه للاستهلاك،ويبقى هذا الدجاج في الخدمة لمدة**14**شهر.

ملاحظة:في فرع إنتاج البيض،نجد أن الدجاج عندما يبلغ المرحلة الثالثة ويصبح جاهز لإنتاج البيض فإنه يباع للخواص،أي أن المرحلة الرابعة ليست من اختصاص الشركة.

المطلب الثاني:تقرير المدقق الداخلي

بعد أن قام المدقق الداخلي بالفحص والتحقق من النتائج المتوصل إليها قام بإعداد تقرير يخص بالدرجة الأولى جزء المالية والمحاسبة حيث كان هذا التقرير يشمل ما يلي:

المكان:UAB مستغانم

في2017/04/06

إلى

السيد مدير L'UAB مستغانم

الموضوع:

نتشرف أن أبلغكم عن البعثة التي أجريت في 05و2017/04/06فيUAB بمستغانم من أجل التحقق ومراقبة التمويل والمحاسبة للسداسي الأول من 2017

جزء المالية والمحاسبة

قد سمح لنا التدخل في هذا الهيكل لمعالجة أوجه القصور والمخالفات التالية:

1- تسجيل المخزونات قد توقفت ل2015/12/31؛

2- توقفت الصحيفة العامة في شهر فبراير2017؛

3- توقف بنك الضباب في 2017/03/31عن التخفيضات قدرت ب859046,13 دج؛

4- توفق التسويات المصرفية في 2017/03/31وأن هذا التخفيض المقدر ب859046,13 دج وعدم الكشف عن أي تحفظات بين التقريب وبنك الضباب.

5- بعد مراجعة البيانات والتسويات المصرفية لاحظنا أن:

-شيك رقم:948588 لجابر نبيه في 2015/03/27منح تخفيض ب4700دج؛

- شيك رقم:1981761 لمخاطرية صمايل في 2015/04/20 بمنح تخفيض ب4000دج.

6- وبعد المراقبة على شروط الدفع النقدية والمصرفية على الفور المفقودين وأوجه القصور التالية في المحاسبة من القطع.

1/إخفاء مخلب وتوقيع المدير السابقّ؛

2/إخفاء مخلب وتوقيع قسم المحاسبة؛

3/إخفاء مخلب وتوقيع خدمة التمويل؛

4/إخفاء مخلب وتوقيع

وأمام هذا الواقع مجموعة كاذبة من الثغرات اللازمة وتحترم توقيعات (الخفية،المخالب،والتواقيع)وخاصة من المستفيدين في الولاية الأخرى.

في شهر مارس (البنك،النقد) خلال فترة العلاج وتنظيم بعض المؤشرات دفع:

حساب 419إعادة فتح الأرصدة الحديثة والأرصدة القديمة مجموعها627624,46 دج على النحو التالي:

عصماني مولود	**2120,54 دج**
سريرسالم	**1427,46دج**
شوارفية شارف	**141.59دج**
بن خوان فوزية	**1962.61دج ,**
بوشا ري محمد	**12574.00دج**
بن علو خرالدين	**132.50دج**
يحيا باي محمد	**14363.88دج**
بن قريش حسينية	**455.88دج**
عبدة ج	**250700.00دج**
بلعربي مصطفى	**69987.09دج**
بكوش حسين	**5651.10دج**
بوديسة بن محمد	**3004.33دج**
ماحي محمد	**801.31دج**
بلعربي مراد	**13525.20دج**
بن زازة سماعيل	**11021.92دج**
داودي نور الدين	**7942.62دج**
شعبان تزقايت	**5313.83دج**
سرلمولين أشواق	**15477.10دج**
مبروكة عبد الله	**224.20دج**
عدة طاهر	**46242.00دج**
بن زازة خليل	**18000.00دج**
بن زازة فتحي	**8000.00دج**
جعفر خطاب	**86290.27دج**
عرقوب رشيد	**13362.30دج**
مجموع المبالغ الصافية	**7471.73 دج**

فمن الضروري إصلاح التجارة السابقة السلف 2015

سمحت لنا سيطرتنا في المحاسبة العامة أن نرى أن:

-ترتيب جديد من القطع في جانفي على مختلف السجلات 7(شراء) والسجل 9(الاستهلاك)،والسجل12 (الأسهم)،والسجل14(الرواتب)،والسجل 16(النقل)ومختلف السجلات الأخرى.

- لاحضنا أن معظم أوراق احتساب السجلات المختلفة لهذه العمليات تفتقر إلى ختم مسؤول المحاسبة.

لم تبدأ تصنيفات المعاملات المحاسبية خلال شهر فبراير.

المراجعة على مستوى البنك ساهمت في تأسيس الشيكات والملغاة عن فترة مارس.

-شيك رقم:725910

-شيك رقم:725895

-شيك رقم:725886

-شيك رقم:725881

-شيك رقم:725884

-حساب 4081200للفواتير التي لم تتلق خارج المجموعة لديها تخفيضات قدرها 7281485.22دج.

1/SPA INTRENNATIONLE ORAN	11554 .84DA
2/SMAIA kAHLLAKHDAR	17000.00 DA
3/SARL MTM MOSTA	36000.00DA
4/AYUAZ MOHAMED	5000.00DA
5/SARL STE .TRANSP.DJEDDID M/H	24000.00DA
6/BENTALH TOUFIK	5000.00 DA

وهذه الفواتير يجب أن يكون الاحتجاج عنها قريبا مع الموردين.

- حساب 4081100 بعنوان مجموعة فواتير لديها تخفيضات ب 4465.432.51 دج.

وسوف ترسل جميع الوثائق والمعاملات التي أدلت بها الهياكل الداعمة لقسم الشؤون المالية والمحاسبة في الوقت المناسب لاحترام مطابقة النفقات مع السنة المالية القادمة.

حساب 4016700مزود لخدمة الموردين لم تنشر بمبلغ 14075700على 45792200على عاتق العمال لشهر مارس ولم تصدر حتى الآن.

الإمضاء

خاتمة الفصل

من خلال تربصنا بمؤسسة أغذية الأنعام وتربية الدواجن استطعنا الحصول على بعض المعلومات في تخصصنا،وفهمنا بعض الشيء للمفاهيم النظرية،خصوصا وأن المؤسسة تلعب دورا هاما في رفع مستوى الاقتصاد الوطني والقضاء على التبعية الاقتصادية من خلال منتجاتها.

كذالك حتى المدقق الداخلي له ضوابط ومعايير ويجب أن يتقيد بالإجراءات والسياسات الموضوعة من طرف الإدارة كمعايير النوعية،حيث تحدد شكل قائمة الانحرافات وكذا مخطط العمل والتقرير والمعلومات التي يجب أن يتضمنها.

خـــاتمـــــــــة

عـــامـــــــــة

من خلال هذا البحث استنتجنا بأن المؤسسة الاقتصادية تنشط في بيئة مليئة بالتغيرات،وهذا ما زاد من حدة المنافسة وكثرة المخاطر مما جعلها تواجه صعوبات كبيرة وأحيانا إلى الإفلاس،وفي ظل هذه الظروف سعينا نحن بدورنا من خلال دراستنا إلى الإطاحة بموضوعنا هذا وتوصلنا إلى اختبار **الفرضيات** التالية:

-الفرضية الأولى:

تعتبر هذه الفرضية صحيحة حيث أن التدقيق الداخلي يساهم في كشف الأخطاء والغش والهفوات التي تصدر من قبل العاملين والموظفين وذالك من خلال إعداد القوائم المالية.

-الفرضية الثانية:

من خلال التعارف التي تطرقنا لها وجدنا بأن" التدقيق الداخلي هو مجموع الأنظمة والقواعد التي تنشؤه الإدارة بهدف فحص وكفاءة وفعالية مدى صحة القوائم المالية.

-الفرضية الثالثة:

تعتبر هذه الفرضية صحيحة لأن المخاطر تعبر عن كل التصرفات الخاطئة المصدرة من مصادر طبيعية أو مصادر غير طبيعية حيث أن هذه المخاطر تؤدي إلى الإفلاس أو تكبد خسائر كثيرة.

ومن خلال اختبار الفرضيات توصلنا إلى أهم **النتائج** التالية:

-إدراك كيفية سير العمل الميداني.

-التعرف إلى مؤسسة أغذية الأنعام وتربية الدواجن.

- التعرف على أكثر اختصاصات وطريقة سير العمل بالأقسام المختلفة بالمؤسسة.

-التعرف على الإجراءات الداخلية والخارجية بمؤسسة أغذية الأنعام وتربية الدواجن.

- تطبيق معايير التدقيق الداخلي على الأقسام محل التدقيق.

-الخروج بتقرير وفق للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي.

وهذا لا يعني أن المؤسسة لا تواجه نقائص أو مخاطر بل من خلال التقرير تواجه عدة مخاطر ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها قدمنا لهم بعض التوصيات المتمثلة فيما يلي:

-على المؤسسة أن توجد قسم فعلي خاص بوظيفة التدقيق،ولا تولي هذه المهمة لقسم آخر وعليها أيضا تغيير القسم في الهيكل التنظيمي،فوظيفة التدقيق تعد من أهم الوظائف في المؤسسة فتبعية المدقق الداخلي مباشرة لمجلس الإدارة في المؤسسة يتيح له فرصة الاتصال المباشر بالإدارة بعيدا عن أي ضغوط من الأقسام والإدارات الأخرى.

-على المؤسسة الاعتناء أكثر بالأقسام التالية(قسم الإدارة العامة،قسم الإنتاج،قسم المالية،والمحاسبة).

-على المؤسسة وضع برامج تدريب مستمرة للرفع من كفاءة العاملين.

- على المؤسسة مراقبة مدى تطبيق التوصيات التي جاءت في تقرير المدقق الداخلي،وتدارك الأخطاء وذالك في فترة أقصاها 20يوم من تاريخ صدور التقرير.

قائـــــــــمة

المراجـــــــــع

قـــــــــــائـــــــــــــمة المراجع

1):الكتب باللغة العربية:

1- أحمد طرطار،**تقنيات المحاسبة العامة**،د ط،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ، 2002.

2- أحمد دحدوح،حسين يوسف القاضي،**مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية الجزء (01)**،ط1،عمان،الأردن،دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.

3- أحمد حلمي جمعة،**مدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**،د ط،عمان،الأردن،دار صفاء للنشر والتوزيع، د ب،دس.

4- أسامة عزمي سلامة ،شقيري نوري موسى،**إدارة المخاطر والتأمين**،ط1،عمان،الأردن،دار حامد للنشر والتوزيع، 2007.

5-إبراهيم الكراسنة،**أطر أساسية ومعاصرة للمصارف وإدارة المخاطر**،أبو ضبي،السعودية،صندوق النقد العربي،2006.

6- إبراهيم إبهاب نظمي،**التدقيق القائم على مخاطر الأعمال**،ط1،عمان،الأردن،مكتبة المجتمع العربي، 2009.

7- إبراهيم إبهاب نظمي،هاني العزب،**تدقيق الحسابات الإطار النظري**،د ط،عمان،الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2012.

8- حماد طارق عبد العال،**إدارة المخاطر "أفراد،إدارات،شركات،مصارف"**،ط2،الإسكندرية،مصر،الدار الجامعية 2007..

9- حماد طارق عبد العال،**موسوعة معايير المراجعة الجزء(01)**،د ط،مصر،الدار الجامعية 2004.

10-خالد أمين عبد الله،**التدقيق والرقابة في البنوك**،ط1،عمان،الأردن،دار وائل للنشر والتوزيع، ،د س ن.

11- خالد راغب الخطيب،**التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية**،ط1،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع،د ب ن،2009.

12-خالد الخطيب،خليل الرفاعي،علم تدقيق الحسابات النظري والعملي،ط1،عمان،الأردن،دار البداية ناشرون وموزعون،دار المستقبل،للنشر و التوزيع، 2009.

13- خلف عبد الله الوردات،**التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية**،ط1،عمان،الأردن،دار الوراق للنشر والتوزيع، 2006.

14- خلف عبد الله الوردات، **دليل التدقيق الداخلي وفقا المعايير الدولية الصادرة عن IIA**، ط1، عمان، الأردن، الوراق للنشر والتوزيع، 2014.

15- رأفت سلامة محمود وآخرون، **علم تدقيق الحسابات العلمي**، ط1، عمان، الأردن، دار المسيرة، ،دس ن.

16- زهير الحدرب، **علم تدقيق الحسابات**، ط1، عمان، الأردن، دار البداية ناشرون وموزعون، 2010.

17- سامي عفيفي حاتم، **التأمين الدولي**، د ط، القاهرة، مصر، الدار المصرية اللبنانية، ،1986.

18- سامي محمد الوقاد، لؤي محمد وديان، **تدقيق الحسابات(1)**، د ط، عمان، الأردن، المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ،د س ن.

19- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر في البنوك**، ط1، الإسكندرية، مصر، منشأة المعارف ،2005.

20- صبح داوود يوسف، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، ط1، القاهرة، مصر، دار الكتب العلمية للنشر، 2007.

21- صمويل عبود، **اقتصاد المؤسسة**، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

22- طارق عبد العال، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، د ط، القاهرة، مصر، المكتب العربي، 2000.

23- عبد الرءوف أحمد علي محمد، **إدارة المخاطر والأزمات**، ط1، الإسكندرية، مصر، مكتبة الوفاء القانونية 2016.

24- عبد الرزاق بن حبيب، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، د ط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،2000..

25- عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، د ط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

26- عيد أحمد أبو بكر، إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، د ط، عمان، الأردن، اليازوري العلمية للنشر، 2003.

27- غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**، ط2، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009.

28- كمال الدين مصطفى الدهراوي، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، د ط، الإسكندرية مصر، الدار الجامعية، ،2001.

29- محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري المعايير والقواعد –مشاكل التطبيق العلمي**، ط1، الإسكندرية، مصر، المكتب الجامعي، الحديث ،2007.

30- محمد رفيق المصري، **التأمين وإدارة المخاطر**، د ط، القاهرة، مصر، دار زهران للنشر ،1998.

31- محمد فضل مسعد،راغب الخطيب،**دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**،ط1،عمان،الأردن،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ،2009.

32- منير إبراهيم الهندي،**الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**،ط1،عمان،الأردن،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.200.

33- مختار محمد الهانسي،**مقدمة في مبادئ التأمين** ،د ط،بيروت لبنان،الدار الجامعية ،1993.

34- ناصر دادي عدون،**اقتصاد المؤسسة**،د ط،الجزائر،دار المحمدية العامة، 1998.

35- نواف محمد عباس ألرماحي،**مراجعة المعاملات المالية**،د ط،عمان،الأردن،دار صفاء للنشر والتوزيع،2009.

36- هادي التميمي،**مدخل إلى التدقيق بين الناحية النظرية والعلمية**،ط2،عمان،الأردن،دار وائل للنشر والتوزيع ،2004.

37- وليم توماس أمرسون هنكي،تعريب أحمد حجاج – كمال الدين سعيد،**المراجعة بين النظرية والتطبيق**،د ط،الرياض،السعودية،دار المريخ للنشر،د،س،ن.

2) الكتب باللغة الأجنبية:

1-cloude peinte **Audit De système de mangement l'xits** édition paris France 2003..

2-Jaque Renard **Audit interne ce qui fait débat Maxima** édition paris France 2003

3- Katherine J Mach Simon K Allen **Auditing Risk Assessment and Risk management processers the professional practices Framework** far internal auditing US 2003.

3- الملتقيات والندوات:

1- خان طارق أحمد حبيب – ترجمة عثمان مسعد الله رضا،إدارة المخاطر –**تحليل قضايا الصناعة المالية الإسلامية** ,المصرف الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب جدّة ،السعودية،2003.

2- عبد القادر عصماني،**أهمية بناء أنظمة إدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية**،الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية جامعة فرحات عباس سطيف 2009.

4 – مواقع الانترنت:

Https //an Théua org/Standards/mandatory. Guidance /pages/code of ethia ASPX 21/01/2015.15:00.